الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(727)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10

وفاة علي الشعبي.. بعد مسيرة حافلة بالمنجزات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2020م
https://www.okaz.com.sa/people-situations/na/2056404

انتقل إلى رحمة الله تعالى الدكتور علي بن عيسى الشعبي، بعد حياة حافلة بالمنجزات العلمية والإدارية والأنشطة المختلفة والمشاركات العديدة.

وولد الفقيد في محافظة الدرب بمنطقة جازان عام 1377هـ، وحصل على درجة الدكتوراه في التربية والمناهج وطرق التدريس، في تخصص تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية من كلية التربية بجامعة ويلز ببريطانيا، وماجستير آداب - لغة إنجليزية من جامعة كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وبكالوريوس آداب وتربية من فرع جامعة الملك سعود بأبها 1401.

وعمل الفقيد عميدا في كلية ابن رشد للعلوم الإدارية بأبها، وكلية الأمير سلطان للسياحة والفندقة بأبها، وعميدا للقبول والتسجيل بجامعة الملك خالد، ووكيلا لعمادة القبول والتسجيل وشئون الطلاب بفرع جامعة الملك سعود بأبها، وقام بأعمال قسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بفرع جامعة الملك سعود بأبها من عام 1410-1412، وشغل منصب أستاذ مساعد/مشارك لتعليم اللغة الإنجليزية بكلية التربية بفرع جامعة الملك سعود، وجامعة الملك خالد، فيما عيّن معيداً بقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بفرع جامعة الملك سعود بأبها 1401-1402.

كما تقلد الفقيد العديد من المناصب الإدارية، منها المشرف على جمعية حقوق الإنسان في عسير، ورئيس مجلس إدارة جمعية رعاية الأيتام في جازان، ورئيس لجنة التنمية الاجتماعية في محافظة الدرب.

نصف مظالم الإخوة سببها الميراث

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.alwatan.com.sa/article/1067680

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، أن نصف شكاوى التظلم ضد الأخ من بين أفراد الأسرة تتعلق بالميراث، يليها تلك التي تتعلق بالعضل ثم ملكية العقارات.

إحصائيات متقاربة

قال إن الإحصائيات بين عامي 2019 و2018 متقاربة، وتعتمد على إشكاليات بين الإخوة تتعلق بالميراث، والعضل وملكية العقارات، مؤكدا أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تضع الحلول، حيث إنه في الغالب يتم التوصل إلى حل الشكاوى بطريقة ودية بين الأطراف المتنازعة، وفي حال لم تنجح، فإنه يتم توضيح الإرشادات اللازمة للطرف الشاكي، إلى اتخاذ الإجراءات العدلية والقضائية، مبينا أن إحصائيات عام 2020 لم ينته منها بعد.

انخفاض القضايا

وفقا لتقرير صادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2019 وفيما يتعلق بالشخص المتظلم من الأخ، يتبين أن عدد القضايا انخفض بين عامي 2019 و2018. وكانت الرياض الأعلى بين مناطق المملكة في القضايا عام 2019، فيما تصدرت الدمام بقية المناطق في 2018.يذكر أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، قد شرعت في العمل على إنشاء مركز الاتصال الموحد للعنف والحماية من الإيذاء الأسري، بهدف حماية المتعرض للإيذاء من الإيذاء الواقع عليه في

أسرع وقت ممكن، ووفقا لأحدث المعايير العالمية في مجال خدمات المجتمع والمستفيدين، التي تمثل حلقة الوصل الأولى مع المستفيد من الخدمة.
ويهدف المشروع إلى استقبال الاتصالات والشكاوى، والاستفسارات والبلاغات الواردة إلى الوزارة من مختلف مناطق المملكة، والرد عليها ومتابعتها وتنفيذها، وذلك من خلال مركز موحد، تتوافر فيه قنوات اتصال مختلفة لتقديم خدمة الرد على استفسارات المتصلين، ومتابعة وتنسيق البلاغات المتعلقة بطبيعة عمل ومهام الوزارة.

خبراء يشددون على مناهضة عمل الأطفال وحمايتهم من الجرائم الإلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1867214

تولي المملكة حقوق الطفل أهمية كبرى، حيث كفلت الأنظمة المعمول بها في المملكة حماية حقوق الطفل، وكُرست الجهود على المستوى الوطني من أجل المساهمة في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم، ورؤية المملكة 2030 تعكس الاهتمام الكبير الذي توليه المملكة لحقوق الإنسان، عبر بذل الجهود المتفانية لتعزيز هذه الحقوق وترسيخها والعمل على وضع التدابير الرامية لحمايتها.

عمل الأطفال

من هذا المنطلق شدّد خبراء ومختصون محليون ودوليون على أهمية تعزيز الجهود لمناهضة عمل الأطفال وحمايتهم من الجرائم الإلكترونية وإيلاء الاعتبار اللازم لهذه القضية، في ظل ما تشهده المملكة من تطورات في مجال حماية حقوق الطفل، من خلال اتخاذها العديد من التدابير والتشريعات التي اتسمت بانسجامها مع المعايير الدولية، جاء ذلك خلال حلقة نقاش نظمتها هيئة حقوق الإنسان "عن بعد" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف."

الحماية القانونية

وناقشت الحلقة التي افتتحتها وكيل الهيئة للتعاون الدولي الأستاذة سارة بنت فهد التميمي حقوق الطفل في العالم الافتراضي، ودور نظام الجرائم الإلكترونية في حمايته، والتوجهات العالمية في مناهضة عمل الأطفال، والأمن السيبراني للطفل أثناء جائحة "كوفيد 19"، وتجربة المملكة في مجال حقوق الطفل وجهودها في الحماية القانونية لهم، بالإضافة إلى مناقشة تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة بشأن مناهضة عمل الأطفال.

حالات الإهمال

يذكر أن نظام الحماية من الإيذاء في المملكة يُعنى برصد حالات الإهمال أو الإيذاء أو التمييز أو الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال، حيث تتفاعل الجهات المعنية في المملكة مع الحالات التي ترد‌ها، وتتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال من كل ما يهدد سلامتهم أو صحتهم الجسدية والنفسية، كما تبذل الجهود لنشر الوعي وتنفيذ الحملات التوعوية للحماية الاجتماعية التي تهدف بشكل خاص إلى إطلاع المجتمع بجميع أطيافه على الآثار السلبية الناجمة عن إهمال وإيذاء الأطفال.

الحماية من العنف

ويعد برنامج الأمان الأسري الذي أُنشئ في عام 2005م ويهدف إلى الحماية من العنف، حيث يشمل عدة مشروعات تَكفل حماية الطفل من العنف، ومنها "خط مساندة الطفل" الذي يهدف لدعم الأطفال ومساندتهم بهدف توفير المشورة لهم أو لمقدمي الرعاية، ومتابعة توفير خدمات الحماية للأطفال من خلال الجهات المعنية بالطفل في المملكة.

كما أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يتبنى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين من قبل الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران، والأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في اليمن، حيث يهدف المشروع إلى دمجهم بالمجتمع وإلحاقهم بالمدارس ليمارسوا حياتهم الطبيعية، بالإضافة إلى توعية المجتمع وأولياء الأمور بمخاطر تجنيد الأطفال والمسؤولية القانونية على من يساهم في تجنيدهم والآثار السلبية المترتبة على الأطفال والمجتمع، ومنذ انطلاق مشروع إعادة تأهيل الأطفال في العام 2017م حتى الآن، استفاد 400 طفل بشكل مباشر و9600 من أُسرهم.

مساندة الشعوب

وجهود المملكة لحماية حقوق الطفل لا تقتصر على مواطنيها فقط، حيث إنه من منطلق دور المملكة الإنساني وحرصها على بذل المساعي الإنسانية ومساندة الشعوب المنكوبة ومعاونتها، تحرص المملكة وتسخر الجهود لاحتواء الأطفال من الأشقاء اليمنيين والسوريين من خلال تقديم الخدمات التعليمية المجانية، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة، وتقديم المساهمات والدعم في العمليات التي ترتبط بالعمل الإغاثي للأطفال في اليمن، ومنها ما يرتبط بالتعليم، وتوفير الخدمات

الصحية وتقديم التطعيمات الأساسية والمستمرة ضد الأمراض، وتكريس الجهود لمحاولة احتواء وباء الكوليرا، والمملكة كانت من أوائل المساهمين الداعمين لكل من منظمة "اليونيسف" ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة تفشي الوباء، حيث استفاد أكثر من مليون طفل يمني في جميع أنحاء اليمن من التدابير التي تتخذ للتصدي لوباء الكوليرا.
والمملكة ممثلة بالجهات المعنية بالطفل تقدر التعاون المشترك والمثمر مع منظمة "اليونيسيف"، الذي يمتد لسنوات طويلة من العمل معاً على برامج ومشروعات تعنى بضمان حماية حقوق الطفل وتمكينه.

«حقوق الإنسان" تجدد التأكيد: ممنوع تشغيل الأطفال أقل من 15 عاماً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056741

جددت هيئة حقوق الإنسان التأكيد على عدم جواز تشغيل أي شخص لم يتم 15 عاما، مع عدم السماح له بدخول مواقع العمل كعامل. التأكيد الذي ورد على حساب الهيئة في منصة تويتر أمس (الإثنين) اتساقا مع الأنظمة الوطنية التي تحظر عمل الأطفال، ومنع تكليفهم بأعمال قد تضر بسلامتهم أو صحتهم.
وتحظر الأنظمة الوطنية استغلال الأطفال اقتصاديا وأداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا ويعيق تعليمهم، أو ضارا بصحتهم ونموهم البدني والعقلي. كما حثت الأنظمة على عدم تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة والصناعات الضارة، أو المهن التي من المحتمل أن تعرض صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر.
من جانبها، توعدت وزارة الموارد البشرية في توجيهات سابقة، مشغلي الأطفال والأحداث، وعدت ذلك سلوكا مرفوضا يشارك في مسؤولية محاربته أكثر من جهة، ليس من أجل عمل الحدث فحسب، وإنما من أجل المحافظة عليه كإنسان في المقام الأول. وأكدت الوزارة عزمها على تنظيم جولات تفتيشية للحد من مخالفات نظام العمل، بما فيها تشغيل الأطفال.

هيئة حقوق الإنسان: الرعاية الصحية يجب أن تستند لنهج قائم على حقوق الإنسان

في ختام ورشة عمل أقيمت بعنوان "خصخصة الرعاية الصحية في المملكة"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://sabq.org/m52zpk

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن الرعاية الصحية يجب أن تُبنى على نهج قائم على حقوق الإنسان، ومؤشرات تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
جاء ذلك في ختام ورشة عمل بعنوان "خصخصة الرعاية الصحية في المملكة بالتوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية"، التي نظّمتها الهيئة على مدى يومين؛ في إطار برنامج التعاون الفني مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بمشاركة منظمة الصحة العالمية وعدد من المختصين من داخل وخارج المملكة، والموجهة للمختصين والمعنيين في القطاعات الحكومية والخاصة.
وأوضحت "الهيئة" أن المملكة أولت اهتمامًا كبيرًا بالرعاية الصحية من خلال ما تضمنته الأنظمة ذات الصلة من نصوص تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وتوفير الحماية اللازمة له، ومنها النظام الأساسي للحكم الذي أكد التزام الدولة بضمان الحق في الصحة لكل مواطن دون تمييز، كما نص النظام الصحي على توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة وميسرة، ونص أيضًا على التزام الدولة بتوفير الرعاية الصحية وضمان عيش الفرد في بيئة صحية وسليمة.
واستهدفت "الهيئة" من خلال الورشة بناء توافق حول آليات خصخصة الرعاية الصحية، يتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، وإيجاد فهم مشترك لما تعنيه الخصخصة على المستويات النظرية والتشريعية والتطبيقية، والتحديات والفرص الناجمة.
وتناولت جلسات الورشة عددًا من المحاور؛ منها: مفهوم خصخصة الرعاية الصحية، والحق في الصحة، وأبرز التحديات والفرص، وآلية التزام القطاعين العام والخاص بالمعايير الدولية للحق في الصحة وأهداف التنمية المستدامة، والتزام ودور المملكة عند تطبيق إجراءات خصخصة الرعاية الصحية وتقييم التطورات في هذا المسار.

العنف والممانعة وأمن الدولة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2056933

العنف نوع من التقدير! سنابية تهوم هوية طفلها! مراهق يوثق تحرشه بالقصَّر!، نعم هذه أبرز عناوين شهر فبراير الذي يبدو أنه سيكون شهرا بركانيا في تطور الكورونا من جهة وتصاعد العنف المجتمعي من جهة أخرى، سبق أن حذرت كثيرا من بدائية التوعية المجتمعية التي تقدمها الجهات المختصة مثل مجلس الأسرة والموارد البشرية ونخبوية الرسائل المتشدقة التي تصدرها هيئة حقوق الإنسان، نعم لنضع الأمور في نصابها الصحيح نحن لا نصل للمجتمع بشكل مهني، بل أكاد أجزم أن رسائل حقوق الإنسان لا يتم نشرها وكتابتها إلا ليقرأها المجتمع الخارجي فهي بعيدة عن لغة المجتمع، وأكبر دليل على ضعفها عجزها عن الوصول حالات العنف التي لولا الله ثم الترندات وثم النيابة لما عولجت!
هناك موجة عالية جداً من الممانعة، تقرأها في بطش السنابيات بأطفالهن ومتاجرتهن الصريحة بأطفالهن، بل وصل بهن الحال أن يطمسن هوية الأطفال وهذا فعل إجرامي قد يتم سجن صاحبه مدى الحياة في الدول الغربية، وتعدٍّ مهين على النفس والعجيب أنه أُعلن عن استدعائها من قبل النيابة واستمرت بالإعلان والترويج حيث لم يتم إيقافها وهذا تعدٍّ صريح على القوانين التي أكرر أنها كما يبدو فقاعية نخبوية وشغل برستيج فقط.
حقوق الإنسان، تحتاج أن تعيد النظر في رسائلها وتعاد هيكلتها، هذه الهيئة لم تُقِم خلال العام الماضي أي مؤتمر صحفي واحد، ولم تَدْعُ أي كاتب أو كاتبة للاطلاع عن قرب على عملهم وكأنها تخشى النقد رغم دعوة سيدي الأمير العظيم محمد بن سلمان -حفظه الله وأطال في عمره- للانفتاح على الصحافة، هذا الرجل الشجاع الذي يطلب من الجميع المكاشفة والشفافية، ليته يرى كيف تتحفظ أهم وأعقد منظمة عن أبناء الوطن وكيف لا تعزز قوة القوانين والأنظمة إلا بـ«التغريدات»! والتغريدات فقط. شيء مضحك جدا أن تدير هذه المنظمة ظهرها للصحفيين المحليين ومخجل.
كم هو مخيب للآمال أن يصبح مفهوم «الإعلام والاتصال» مجرد تغريدات، وأن نرى كل يوم تصاعد العنف ونحن نقف مكتوفي الأيدي، معالجة العنف والممانعة ضرورة أمنية، أن تستهتر هذه السنابية وغيرها بالقوانين لا يجب أن يؤخذ

كخطأ فردي، بل تدرس دوافعها ويعرف من يدعمها لإظهار مجتمعنا بهذه الصورة البائسة! ويحقق في أهليتها للتربية، الأمومة أمانة عظيمة وحقوق الطفل مصانة بالقوانين والأنظمة، إن استمرت التوعية بهذه الطريقة ستظل حالات العنف بازدياد، وسنظل ندور في حلقة مفرغة، بل يبدو والعلم عند الله أننا نعود لنقطة الصفر.
رسالتي الأخيرة، صناعة الأمن تبدأ من المنزل، إذا أردنا أن تكون رؤيتنا في مجتمع حيوي محققة، هذه التصرفات الهستيرية من مجانين الشهرة تعرقل وصولنا لمفهوم الأمن المجتمعي، بالتالي تنعكس على صورتنا داخليا وخارجيا والأكثر حزنا أن استمرار العنف ضد الأطفال يعني المزيد من الضحايا، حماية الصحة العقلية والنفسية للبشر أولوية سياسية دولية وليست رفاهية ولا مجرد دموع!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مقترح لتحديد أقصى مدة للإقامة بـ 12 عاماً.. وإمكانية العودة بعد عشر سنوات

تعديل نظام الإقامة لصالح السعودة.. تأخر الحسم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2020م
https://www.alriyadh.com/1867081

تأخرت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى في عرض تقريرها وتوصيتها بشأن دراسة تعديل نظام الإقامة وفق مقترح قدمه عضو المجلس محمد عبدالعزيز الجرباء، وقد مضى نحو عامين على انتهائها من دراسة المقترح، والذي تضمّن إضافة فقرة للمادة 33 تنص على "مدة إقامة الأجنبي في المملكة لا تزيد على ست سنوات في جميع الأحوال، ويجوز تمديدها لمدة لا تزيد على ست سنوات أخرى ويجوز تمديد مهنة الطبيب والمهندس وعضو هيئة التدريس الجامعي والعمالة المنزلية، بناء على طلب من صاحب العمل، كما يجوز تمديد المهن الأخرى بناء على موافقة لجنة مختصة -أو أكثر حسب الحاجة- يشكلها وزير الداخلية برئاسة مندوب من وزارة الداخلية، وعضوية مختصين من وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والتخطيط، ولا تقل مرتبة رئيس وأعضاء هذه اللجنة عن 13 وما يعادلها، ويكون مستشاراً قانونياً، وتعتمد قرارات هذه اللجنة من الوزير أو من يفوضه، على أن تذكر اللجنة مبررات التمديد التي اعتمدت عليها"، ولا يمكن لمن غادر المملكة العودة للعمل فيها، إلا بعد مضي عشر سنوات، وحسب تقرير اللجنة يهدف التعديل المقترح إلى حل المشكلة التي يواجهها المجتمع من توطين العمالة الأجنبية في المملكة، وما نتج عنه من التستر التجاري وسيطرتها على مجالات متعددة، خاصة في القطاع الخاص، بما في ذلك التجارة والاقتصاد، وما ترتب من تحكمها في توظيف وفصل السعوديين من أعمالهم في القطاع الخاص.

وجاء المقترح بإضافة فقرة جديدة للمادة 33 من نظام الإقامة، ليحقق -حسب رأي مقدمه - نقلة نوعية في التخلص من العمالة الوافدة، ويمنع استيطانهم المقيت الذي أصبح عبئاً على المواطن، وحذر تقرير المقترح من تفشي ظاهرة توطن العمالة الأجنبية ومكوثهم عشرات السنين في المملكة، وأوضح أن طول مدة إقامتهم في المملكة وعدم تحديدها مكنهم من الوصول إلى الوظائف المتقدمة في القطاع الخاص، وأصبحوا يوظفون أبناء جنسيتهم على حساب السعوديين، ولفت إلى أن المقترح قدم استثناءً لمهنة الطبيب والمهندس والأستاذ الجامعي والعمالة المنزلية، كما يتوافق المقترح مع رؤية المملكة وبرنامج التحول الوطني باستشراف المستقبل باستغلال مقومات ومكامن القوة في المملكة ذاتها، وتخفيض معدل البطالة، وهذا لن يتحقق مع استيطان الأجانب لسنوات مفتوحة تصل عشرات السنين، ويتوارثون المصالح الاقتصادية في البلد، كما جاء في مبررات تعديل نظام الإقامة أن من أهداف وزارة التجارة زيادة خلق فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات لمواءمة احتياجات سوق العمل، وكذلك هو الهدف الاستراتيجي الرابع لوزارة التنمية الاجتماعية، ومثل هذه الأهداف يجب معها تعديل نظام الإقامة بما يحققها، رغم ما يراه البعض أن للتعديل أثراً سلبياً وتقديماً للمصالح العامة على الخاصة.

ورغم أن اللجنة الأمنية رأت أن محل المقترح يدخل في اختصاصات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ـ العمل والتنمية الاجتماعية سابقاً ـ مما يعني أن اللجنة المختصة بدراسته في الشورى هي لجنة الإدارة والموارد البشرية، إلا أنها أوصت بعدم ملاءمة دراسة المقترح وليس محله نظام الإقامة، وإنما في نظام العمل ولائحته التنفيذية، يضاف إلى ذلك أن اللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها حددت المهن التي يمنع توظيف غير السعوديين بها، وأشار تقرير اللجنة إلى رفض قادة دول مجلس التعاون الخليجي تحديد سقف زمني لبقاء العامل الوافد عند موافقتهم على القواعد والإجراءات المتعلقة بمعالجة آثار تزايد العمالة الوافدة على ديموغرافية دول المجلس، كما رفضت غرف التجارة والصناعة الخليجية التطبيق المطلق لهذا المقترح، وحذرت من الآثار السلبية الجسيمة له على اقتصاد دول المجلس، وتكبيد اقتصاداتها خسائر

فادحة، خاصة وأن العمالة الوطنية ما زالت غير كافية، وأوضحت تأثيره السلبي والخطير على أعمال القطاع الخاص الخليجي التي ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على جهود العمالة الوافدة في تشغيلها ونموها، ورفضت اللجنة الأمنية مقترح تعديل نظام الإقامة، وأشارت إلى أن وزارة العمل تطبق المقترح جزئياً من خلال برنامج "نطاقات" لرفع تنافسية المنشآت، والتعامل مباشرةً مع مشكلة توطين الوظائف لديها بشكل أكبر، وتوظيف مزيد من السعوديين، وأكدت أن سوق العمل السعودي يعاني من الظواهر والممارسات التي تخل بتوازنات السوق وتعيق عملية توطين الوظائف مثل" قضايا التستر التجاري، وتوظيف العمالة الأجنبية في الوظائف المقصورة على السعوديين حسب الأنظمة والتعليمات، وقد عالجت الأنظمة في المملكة ذلك، كما أقرت منظومة التجارة والاستثمار ستة إجراءات ضمن مبادرة البرنامج الوطني لمكافحة التستر، والهادفة إلى القضاء على التستر الذي يساهم في رفع مستوى البطالة وانتشار الغش التجاري.

ولفت تقرير اللجنة الأمنية إلى أن استقرار سوق العمل يعد من أهم العوامل اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، ولا يمكن لذلك إلا من خلال تشريعات وقوانين تراعي مصالح كل الأطراف، وبالأخص توافر بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص باعتباره العنصر الرئيس في تحقيق استقرار سوق العمل، وترى أن تطبيق المقترح بشكل كلي قد يؤدي إلى عزوف المستثمر المحلي والأجنبي، ويحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

إلى ذلك، سيكون الحسم للتصويت في قبول دراسة تعديل نظام الإقامة أو رفضه، وذلك بعد مناقشة تقرير اللجنة الأمنية تحت قبة مجلس الشورى وبيان وجهة نظرها بشأنه، والاستماع إلى صاحب المقترح الدكتور محمد الجرباء ومبرراته وأهدافه.

النائب العام يأمر بالقبض على أب بجازان عنَّف ابنته

ضبط مواطن ٠خدش حياء" امراة بالقصيم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716998

المدينة - جدة

أصدر النائب العام أمرًا بالقبض على شخص بعد توافر الدلائل الكافية على ارتكابه جريمة تعنيف ضد ابنته في مدينة جازان وفق ما صرح به مصدر مسؤول في النيابة العامة.

وأوضحت النيابة، أن هذا الإجراء يأتي بعد تلقي مركز بلاغات العنف الأسري التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بلاغًا عن تعرض طفلة للتعنيف من والدها. موضحًا أن النيابة العامة ستطالب بإيقاع العقوبات الجزائية النظامية المشددة بحقه.

وأكد المصدر أن النيابة العامة وتشاركها جهات الضبط الجنائي في المملكة، تتابع كل ما من شأنه المساس بحقوق الإنسان، وتحميه من كل أشكال التعنيف أو الإساءة.

وحذَّر من اتخاذ وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للتشهير، مضيفًا أن جميع جهات الضبط الجنائي بما فيها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لديها منصات خاصة للإبلاغ عن مثل هذه الجرائم.

من ناحية أخرى ألقت شرطة منطقة القصيم القبض على مواطن خدش حياء امرأة. وصرّح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة القصيم المقدم بدر السحيباني أنه إشارة إلى ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي، لشخص يوثق قيامه بتوجيه إشارات تخدش الحياء بالقرب من مركبة تستقلها امرأة، ونشر ذلك على حسابه، تمكنت الجهات الأمنية المختصة من تحديد هويته والقبض عليه.

وأوضح أنه مواطن في العقد الثاني من العمر، وجرى إيقافه واتخاذ الإجراءات الأولية النظامية بحقه، وإحالته إلى فرع النيابة العامة.

«الشورى» يناقش مقترحاً لتنظيم عمليات الإخلاء الطبي يستهدف تقليل نسب الإعاقات الناتجة عن حوادث السيارات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716999

المدينة - الرياض

تصدر مشروع مقترح لنظام الإخلاء الطبي مناقشات اللجنة الصحية بمجلس الشورى (عبر الاتصال المرئي) في اجتماع لها برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتورة زينب أبو طالب، ومشاركة أعضاء المجلس أعضاء اللجنة، ومشاركة ممثلين عن وزارة الحرس الوطني، ووزارة الداخلية، وهيئة الطيران المدني، ووزارة الصحة، وهيئة الهلال الأحمر السعودي.

وأوضحت الدكتورة زينب أبو طالب أن اللجنة بحثت خلال اجتماعها مقترح مشروع نظام الإخلاء الطبي استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس، الذي أحيل إلى اللجنة لدراسته، مبيّنةً أن مشروع النظام المقترح يهدف إلى إيجاد تنظيم لعمليات الإخلاء الطبي في المملكة، وذلك لمواكبة التطورات التي يشهدها القطاع الصحي، ويتماشى مع ما تطمح إليه المملكة من توفير وسائل تحقق راحة ورفاهية المواطن وفق رؤية المملكة 2030.

وأشارت أبو طالب إلى أن مشروع النظام المطروح للدراسة يعزز جودة الخدمات الطبية الطارئة ووصولها إلى المستفيدين في الوقت المناسب وبأسرع الطرق، مما سيقلل -بإذن الله- من نسب الإعاقات والمضاعفات الناتجة عن حوادث السيارات والأمراض، التي تؤثر سلبًا على حياة الفرد والمجتمع.

وأبانت أن من متطلبات الدراسة والبحث والاستماع والمناقشة مع ذوي الاختصاص في الجهات ذات العلاقة، وهو ما يعكس التعاون القائم بين مجلس الشورى والأجهزة الحكومية للوصول إلى نتائج مدروسة ودقيقة، معربةً عن شكرها وتقديرها لتعاون الأجهزة الحكومية والمختصين في ما تدرسه اللجنة من موضوعات.

واستعرض الاجتماع أهمية وجود نظام واضح لخدمات الإخلاء الطبي ومرجعية محددة تنظم عملية هذا القطاع المهم أسوةً بكثير من دول العالم التي توفر خدمات إخلاء طبي خاص بالقطاع الصحي دون الرجوع إلى جهات أخرى في ظل وجود إجراءات قد تطول مما يعرض حياة المرضى والمصابين للخطر.

المعلمي من الأمم المتحدة: السعودية تاريخها حافل في دعم استثمار البنية التحتية بالدول النامية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056493

أكد مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي، أن تاريخ السعودية حافل في مجال دعم الشراكات الخاصة والعامة في إطار متعدد الأطراف، وفي مجال دعم الاستثمار في البنية التحتية المستدامة.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها خلال الاجتماع الافتراضي المنعقد أمس (السبت) بشأن مقترح رئيس المجلس الاستشاري والاجتماعي للأمم المتحدة للاستثمار في البنية التحتية المستدامة.

وأعرب عن شكره لرئيس المجلس على مبادرة الاستثمار في البنية التحتية المستدامة التي تم طرحها وتسلط الضوء على الضرورة الملحة للاستثمار في البنية التحتية المستدامة، وإدماج كل من القطاعين العام والخاص لوضع التدابير اللازمة لسد فجوات التمويل خاصة في البلدان النامية. وأوضح أن المملكة دعمت في 2014، اقتراح إنشاء آلية للشراكات الذي قدمته المستشارة الخاصة أمينة محمد في الجمعية العامة. وفي 2015 أنشأت «منصة الخير الرقمي» بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل أول مورد عالمي يمكّن الناس من تمويل الجهود المحلية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنشأت مجموعة دول العشرين مركزاً عالمياً للبنية التحتية يوفر البيانات والرؤى وأفضل الممارسات ويوحد الخطاب بشأن البنية التحتية، وقد قدمت المملكة العربية السعودية مساهمة كبيرة لتمويل هذا المركز العالمي.

وقال المعلمي، بأنه سيتم الترحيب بأي مبادرة من قبل الأمم المتحدة لتسهيل خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص في البنية التحتية -بما في ذلك المبادرات التي تأتي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما سيتم دعم إعداد مشاريع البنية التحتية القابلة للتمويل.

وأضاف: لكي نستفيد من التاريخ، من المهم أن يحدد المقترح الثغرات والنظر في المهام الحالية التي قد تتداخل، كما أنه من المهم أن تتسم جهود الأمم المتحدة المقترحة بالتدرج وأن تكون مكملة للجهود القائمة أصلاً.

وأشار إلى أن هيكل الجهود المقترحة وبناءها يجب أن يتضمن تقييم آلية إعداد المشروع الحالية مع إبراز مهامها ومواردها وتقدمها، واستخلاص الدروس من التجارب السابقة مع تحديد عوامل النجاح وأسباب ضعف الأداء، ورصد الثغرات في آليات إعداد المشاريع التي لم تتم معالجتها بالشكل المطلوب.

وأردف المعلمي يقول: ولتسهيل الترويج للبنية التحتية كشريحة استثمارية وجذب المستثمرين المؤسسين، من المهم بلورة رؤية واضحة لكيفية الاستفادة من العمل الذي تقوم به بنوك التنمية متعددة الأطراف في جذب التمويل، كما يجب تنظيم الجهود بهدف تحديد الثغرات ومجالات تحسين الأداء لزيادة تعزيز التوجه نحو الاستثمار المستدام في البنية التحتية.

قانونيون لـ عكاظ: "التوثيق العدلي" خفّض مدة التقاضي وسهّل الإجراءات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056482

أكد قانونيون ومحامون متخصصون لـ«عكاظ» أن نظام التوثيق الجديد الذي أقره مجلس الوزراء، الذي بدأ العمل به رسميا اعتبارا من (الخميس) الماضي يكفل دقة الأداء ورفع كفاءة العمل وجودة المخرجات، وتسهيل الإجراءات العدلية وخفض مدة التقاضي.

بينوا أن نظام التوثيق الجديد يعد نقلة نوعية تساهم في توفير الوقت والجهد على المستفيدين مع عدالة ناجزة تخفف الحمل على المحاكم؛ ما يسهم في تسريع إنهاء الفصل في الدعاوى.

وأوضح رئيس لجنة المحامين في غرفة مكة المحامي والمستشار القانوني بدر بن فرحان الروقي أن خطوات التطوير التي تتبناها وزارة العدل تهدف لتسهيل الإجراءات العدلية، التي لا تحتاج إلى (نزاع أو دعوى أو تقديرات) في قضايا الطلاق أو الخلع أو الحضانة أو الزيارة، ويبنى هذا التوثيق على (مبدأ الصلح والمفاهم المشتركة بين الطرفين) إضافة إلى خفض مدة التقاضي للقضايا الأخرى التي تحتاج إلى دعوى لدى محاكم الأحوال الشخصية.

وقال المحامي ماجد بن فهد الفهد أن نظام التوثيق الجديد يعد نقلة نوعية تساهم في توفير الوقت والجهد على المستفيدين وكذلك المحاكم، مع عدالة ناجزة وسهولة في الإجراءات تخفف الحمل على المحاكم، وتفرغ القضاة لعملهم الأساسي للفصل بالقضايا والحقوق، وامتدادا لريادة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، نحو التميز والريادة من خلال رؤية المملكة 2030، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وأضاف: «نظام التوثيق الجديد سيرفع من سهولة الإجراءات لإثبات الحقوق أو الإنهاءات ليجعل السعودية دولة متقدمة وقادمة نحو التطور التقني والمعلوماتي، ممثلة في الجانب العدلي بوزارة العدل ووزيرها الدكتور وليد الصمعاني.«

ونوه إلى أن الوكالات الإلكترونية أصبحت بضغطة زر تستكمل كافة البيانات، وكذلك هذه الصكوك صكوك تنفيذية لا تحتاج لتوثيق أو مراجعات، وفي الشؤون الأسرية توجد عقد أنكحه وطلاق وخلع وحضانة، وفي الشؤون العامة يوجد الوقف والوصية والوكالات الإلكترونية، وفي الشؤون التجارية عقود تأسيس الشركات، إضافة إلى الإفراغات العقارية والرهن وفك الرهن، وكل ذلك يصدر بنظام إلكتروني عدلي مؤصل مقبول.

من جانبه، أوضح المحامي عبدالكريم القاضي أن نقل بعض اختصاصات المحاكم إلى نظام التوثيق يحقق سرعة إنجاز القضايا ويحمي حقوق أطراف الدعوى؛ نظرا لاختصاص نظر الدعوى، لا سيما أنه يترتب عليها ما يجري في الطرق الاعتيادية في المحاكم القضائية الأخرى من التفرغ للخصومة، ويخدم المستفيدين. وأشارت المحامية جميلة الأطرم إلى أن النظام يعد تمهيدا لإلغاء اختصاصات كتابة العدل في كثير من الأمور وتحويلها للموثقين، ويخفف من الأعمال الموكلة للمحاكم؛ ما يسهم في تسريع إنهاء الفصل في الدعاوى.

استحداث أيقونة للطلبات والعقود المتأثرة بكورونا

مصادر عكاظ: إحالة الدعاوى الناشئة عن كوفيد 19 للمصالحة أولاً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056483

صدرت موافقة وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني على التوصيات بشأن نظر الدعاوى والطلبات الناشئة عن الالتزامات والعقود المتأثرة بجائحة (فايروس كورونا). وعلمت «عكاظ» أن لجنة مشكلة من فريق عمل من أمانة المجلس الأعلى للقضاء وإدارة التفتيش القضائي ووكالة وزارة العدل للشؤون القضائية تتولى تحديد الدعاوى والطلبات الناشئة عن العقود المتأثرة بالجائحة وصدرت الموافقة على التوصيات الواردة واعتمادها. وطبقاً للتوصيات يكون معيار الدعاوى والطلبات الناشئة عن العقود المتأثرة بالجائحة عبارة عن الدعاوى والطلبات الناشئة عن الإخلال بالالتزامات أو التعاقدات نتيجة الجائحة، كطلب إنهاء العقود، أو فسخها، أو تعليقها، أو إعادة التوازن العقدي.
وأكدت التوصيات أن إحالة الدعاوى المتأثرة بالجائحة للمحاكم والدوائر المخصصة قبل تبليغ القرار تحال إلى المحاكم والدوائر المخصصة لنظرها بحسب الأحوال، أما الدعاوى والطلبات المقيدة بعد تبليغ القرار فتحال إلى الدوائر المخصصة وفقاً لقواعد التوزيع الداخلي للدعاوى.
وبشأن الدعاوى والطلبات المقيدة بعد تبليغ القرار غير المحاكم المخصصة لنظرها فتحال إلى المحكمة المختصة.
وشددت التوصيات على أن يبين في محضر ضبط الجلسة الأولى وجه تأثر الدعوى أو الطلب بالجائحة، وتلتزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بالفصل فيها وفقاً للمبادئ والإجراءات المقررة على أن يشعر رئيس المحكمة إدارة التفتيش القضائي بالدعوى المحالة إلى المحكمة أو الدائرة المخصصة فوراً.
واوضحت التوصيات أنه في حال إذا تبين للدائرة القضائية تأثر الدعوى أو الطلب بالجائحة - ولم يسبق للأطراف اللجوء إلى إجراء الوساطة أو المصالحة - وجب إحالتها إلى مركز المصالحة، على ألا تزيد مدة الإجراء على (30) يوماً من تاريخ البدء فيه، وإذا اتفقت الأطراف قبل رفع الدعوى على صلح أو تسوية، أثبت ذلك محضر لدى مركز المصالحة، وتعد الوثيقة سنداً تنفيذياً.
وأكدت التعليمات على أن تتولى وكالة وزارة العدل للشؤون القضائية مهام عدة منها استحداث أيقونة في الأنظمة القضائية التقنية لتمكين المستفيد من تحديد تأثر طلباته بالجائحة على أن يتولى مركز تدقيق الدعاوى التحقق من ذلك، وإدراج الدعاوى المتأثرة بالجائحة ضمن الدعاوى التي تحال إلى مركز المصالحة وجوباً قبل قيدها في المحكمة، ويكون ما يصدر عن المركز بعد اتفاق الأطراف في المنازعة نهائياً.
وكانت الهيئة العامة للمحكمة العليا وافقت على اعتبار جائحة كورونا من الظروف الطارئة إذا لم يمكن تنفيذ الالتزام أو العقد إلا بخسارة غير معتادة، كما عدتها من القوة القاهرة إذا أصبح التنفيذ مستحيلاً، ووجهت بشطب إيجارات العقارات المتأخرة المتأثرة بسبب الجائحة وإعادة النظر في ظروف المقاولات واشترطت التنظيمات الجديدة لتطبيق المبدأ على العقود والالتزامات المتأثرة، عدة اشتراطات. ويسري التطبيق إذا كان العقد مبرماً قبل بدء الإجراءات الاحترازية للجائحة واستمر تنفيذه بعد وقوعها، وأن يكون أثر الجائحة مباشرة على العقد ولا يمكن تلافيه، وأن يستقل أثر الجائحة الواقع على العقد دون مشاركة سبب آخر، وألا يكون المتضرر قد تنازل عن حقه أو اصطلح بشأنه، وألا تكون آثار الجائحة وضررها معالجة بنظام خاص، أو بقرار من الجهة المختصة.
قانوني: الإخلال بالتعاقدات في الصدارة
قال المحامي ماجد قاروب لـ «عكاظ» إنه من المتوقع أن تتركز نوعية القضايا للمرحلة القادمة ما بعد كورونا عقب اعتبار المحكمة العليا الجائحة من الظروف الطارئة أو القاهرة على بند الاخلال بالتعاقدات في جميع القطاعات التجارية

والصناعية والخدمية والمقاولات بشقيها الحكومي والتجاري بما في ذلك التعاقدات المالية والمصرفية والتأمين وعقود الإيجارات للمحلات التي أغلقت بسبب الجائحة، فضلاً عن ما يخص 10 ملايين عامل في القطاع الخالص وبما في ذلك قطاع الخدمات المهنية والاستشارية والالتزامات مع مطالبات التعويض والضرر والغرامة عن التأخير، وتوقع قاروب بأن يتقدم القطاع الخاص بكافة شرائحه الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والتي يقدر عددها بـ 2 مليون منشأة بالقضايا للمطالبة بما لها من حقوق بما أبرمته من تعاقدات، لافتاً إلى أن وجوب الصلح قبل التقاضي مرحلة مهمة ربما تسهم في إنهاء آلاف الدعاوى صلحاً خلال المدة المقررة بثلاثين يوماً.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

شرطة القصيم تطيح بمواطن وجّه إشارات تخدش الحياء لامرأة تستقل مركبة

جرى إيقافه واتخاذ الإجراءات الأولية النظامية بحقه وإحالته إلى فرع النيابة العامة

المصدر: جريدة سبق الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://sabq.org/cVdqL4

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
صرَّح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة القصيم، المقدم بدر السحيباني، بأنه إشارة إلى ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي لشخص يوثق قيامه بتوجيه إشارات تخدش الحياء بالقرب من مركبة تستقلها امرأة، ونشر ذلك على حسابه؛ ما يمثل جريمة وفق نظامَي مكافحة جريمة التحرش، ومكافحة جرائم المعلوماتية، فقد تمكنت الجهات الأمنية المختصة - بفضل من الله - من تحديد هويته، والقبض عليه، وهو مواطن في العقد الثاني من العمر، وجرى إيقافه، واتخاذ الإجراءات الأولية النظامية بحقه، وإحالته إلى فرع النيابة العامة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

تمويلات "كفالة" تقفز 156 ٪ خلال 2020 .. بلغت 12.3 مليار ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 18 جماد اول 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/31/article_2023611.html

استفادت 5720 شركة من برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" خلال عام 2020، بقيمة تمويل 12.3 مليار ريال مقابل 4.8 مليار خلال عام 2019، بمعدل ارتفاع نسبته 156 في المائة.

وبحسب معلومات زود البرنامج "الاقتصادية" بها، فإن قيمة التمويل المقدم من جهات التمويل المتعاونة مع البرنامج بلغ نحو 15.4 مليار ريال، مقابل 7.4 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من عام 2019 بمعدل ارتفاع نسبته 107 في المائة.

ووافقت إدارة البرنامج، على كفالة 5720 طلب تمويل خلال 2020 مقابل 2777 طلبا خلال الفترة نفسها من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 106 في المائة.

وأوضح البرنامج، أن هذه الزيادة في دعم المنشآت خلال العام الماضي 2020 تعود إلى عدد من المبادرات، إذ أطلق برنامج ضمان التمويل "كفالة" تمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" بمساهمة من صندوق التنمية الوطني حزمة من المبادرات بقيمة 450 مليون ريال لضمان قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تصل قيمتها الإجمالية إلى أكثر من 2.2 مليار ريال، مدعوما بتغطية ضمان الكفالة تصل إلى 90 في المائة من قيمة القروض، وذلك انطلاقا من جهود الحكومة المتواصلة في مواجهة الآثار المالية والاقتصادية لمواجهة أزمة كورونا وكأحد التدابير العاجلة والداعمة لاستدامة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتدعم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" برنامج ضمان التمويل "كفالة" لأداء دورها الاقتصادي والمحافظة على النمو لتغطية حاجة السوق المتسارعة استنادا إلى قرار مجلس الوزراء والقاضي بإنشاء برنامج لضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتولى مجلس إدارة الهيئة إصدار اللوائح الإدارية والمالية للبرنامج بالاتفاق مع وزارة المالية بما يضمن منحه المرونة المالية والإدارية، وبما يتفق مع طبيعة نشاطه.

وأشار البرنامج إلى توجيه التمويلات المضمونة لدعم المدن والمناطق الواعدة، حيث توزعت الضمانات التي أصدرها البرنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام الماضي لتشمل جميع المناطق الإدارية في المملكة.

وارتفع عدد طلبات التمويل الواردة لبرنامج ضمان التمويل "كفالة" من جميع مناطق المملكة في 2020 لـ95 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق للمناطق الرئيسة (الرياض، المنطقة الشرقية، ومكة المكرمة)، أما المناطق الواعدة ارتفعت نسبة طلبات التمويل 124 في المائة للفترة نفسها.

ويسعى البرنامج إلى توفير مزيد من الفرص التمويلية التي تقدمها البنوك لتلبية احتياجات رائدات الأعمال السعوديات الطامحات لتنفيذ مشاريعهن الخاصة أو تطوير القائمة منها، وتفعيل دورهن الاستثماري، لا سيما في ظل قائمة النشاطات الواسعة والمتنوعة التي تغطيها مظلة البرنامج.

وبين البرنامج أنه يضع مسألة زيادة مساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد الوطني في قائمة أولوياته، وذلك من خلال زيادة عدد سيدات الأعمال المؤهلات لإدارة أنشطة الأعمال عن طريق البرامج التدريبية والتثقيفية المتخصصة التي ينظمها البرنامج.

وتشير أرقام البرنامج إلى ارتفاع عدد المنشآت خلال الجائحة لرائدات الأعمال لعام 2020 نحو 186 في المائة مقارنة بالعام السابق 2019.

ووفقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي "ساما"، توضح الأرقام ارتفاع نسبة مساهمة برنامج ضمان التمويل "كفالة" في دعم التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من 5 في المائة خلال الربع الثاني لعام 2018 إلى 9 في المائة في نهاية الربع الثالث لعام 2020 من إجمالي التمويل المقدم للقطاع بإجمالي 176 مليار ريال.

ويمكن الاستفادة من برنامج التمويل المضمون من خلال التقديم على بوابة التمويل، المنصة التي أطلقتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" والاستفادة من العروض التفضيلية التي تقدمها الجهات التمويلية من البنوك

وشركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي، المشتركة مع برنامج ضمان التمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة"، كما يتاح لجميع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الاستفادة من برنامج التمويل المضمون لمختلف أنواع التسهيلات المقدمة حاليا على منصة بوابة التمويل.
ويشمل برنامج التمويل المضمون المدعوم من قبل البنك المركزي السعودي "ساما"؛ إعفاء المنشآت من أي رسوم إدارية ومن تقديم أي ضمانات عينية، كما سيتحمل "ساما" رسوم الضمان لمصلحة برنامج ضمان التمويل "كفالة" بدلا من جهات التمويل، وسيتيح البرنامج للعميل إمكانية بدء السداد بعد ستة أشهر من تاريخ منح التمويل، وضمان حد أقصى للأرباح والرسوم التي تتقاضاها جهات التمويل، بحيث لا تزيد على 4 في المائة من قيمة التمويل سنويا.
يذكر أن البنك المركزي السعودي أطلق خلال العام الماضي 2020 برنامج التمويل المضمون بالتعاون مع برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة"، من خلال ضمان ما نسبته 95 في المائة من قيمة التمويل الممنوح وفق الآليات المعتمدة ضمن برنامج ضمان التمويل "كفالة"، بهدف تقديم دعم إضافي وتعزيز الجدارة الائتمانية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتغلب على تحديات تمويل هذه المنشآت، ما يخفف عليها أثر الانخفاض بالتدفقات النقدية، ويسهل عليها خدمة عملائها، وسداد رواتب ومستحقات موظفيها والوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليها.

التقى بالمدير العام للسجون..

وزير العدل: المحاكمات عن بعد أسهمت في سرعة إنجاز قضايا السجناء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1867185

التقى معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني اليوم, بالمدير العام للسجون المكلف اللواء ماجد بن بندر الدويش والوفد المرافق له.
وأشاد معاليه بالشراكة المميزة بين وزارة العدل والمديرية العامة للسجون، التي أسهمت في سرعة إنجاز قضايا السجناء وتعاملاتهم بالجودة والدقة المطلوبة، لاسيما خدمة المحاكمات عن بعد، التي جرى التوسع فيها لتشمل غالبية السجون والمحاكم, بما يحقق أعلى الضمانات والغايات المرجوة من هذه الخدمة.
من جهته قال اللواء الدويش: إن التكامل الرقمي بين وزارة العدل والمديرية العامة للسجون أثمر تحولًا رقميًا في الخدمات المشتركة أسهم في رفع جودة الخدمات وزيادة نسبة رضا المستفيدين.
وتناول اللقاء تعزيز مجالات العمل بين الجانبين، ووجه وزير العدل بتشكيل فريق عمل مشترك يتولى تعزيز التكامل بين المديرية العامة للسجون والوزارة بما يرفع من كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز.

«الشورى" يناقش مقترح مشروع نظام التعليم المستمر إتاحة فرص التعليم المناسب لجميع أفراد المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717109

جابر المالكي - الرياض

A A

عقدت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مجلس الشورى اجتماعاً لها (عبر الاتصال المرئي)، وذلك برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور ناصر بن علي الموسى، وحضور أعضاء المجلس أعضاء اللجنة، وعددٍ من مسؤولي وزارة التعليم. وأشار رئيس اللجنة الدكتور ناصر الموسى إلى أن اللجنة ناقشت خلال اجتماعها مقترح مشروع نظام التعليم المستمر المقدم من عدد من أعضاء المجلس وفقًا للمادة (23) من نظام المجلس.

وكشف أن مشروع النظام المقترح يهدف إلى إتاحة فرص التعليم المناسب لجميع أفراد المجتمع، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك، موضحًا أن أهميته تكمن في مواصلة الدور المتقدم الذي تقوم به المملكة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية منذ السبعينيات الهجرية، الأمر الذي أدى إلى خفض نسبة الأمية في المجتمع السعودي بشكل كبير وملحوظ ما جعل المملكة تحصد العديد من الجوائز العالمية التي تعد شاهداً على النجاحات التي تحققت في هذا المجال.

3جهات تدرب الباحثين عن عمل لتوطين عقود الصيانة بشرط أن يكون غير نشط في نظام التأمينات الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717089

سعيد الزهراني - الطائف

A A

شرعت 3 جهات حكومية هي صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة «مشروعات» في تنفيذ برامج تدريبية لرفع مهارات الباحثين عن عمل في وظائف برامج التشغيل والصيانة في منشآت القطاع الخاص المتعاقدة مع القطاعات الحكومية وزيادة استقرار من هم على رأس العمل من خلال تقليل الفجوة ما بين المهارات المطلوبة في الوظيفة ومهارات الباحث عن عمل أو الموظف. ويستهدف البرنامج الباحثين عن عمل ومن هم على رأس العمل في مجال التشغيل والصيانة شريطة ألا تتعدى فترة توظيفه 12 شهرًا.

وضمَّنت الشروط أن يكون المستفيد من البرنامج باحثًا عن عمل، غير نشط في نظام التأمينات الاجتماعية، أو أن يكون موظفًا شريطة ألا تتعدى فترة توظيفه 12 شهرًا، وأن يتوافق المجال الوظيفي للمستفيد مع البرنامج التدريبي.

شروط وضوابط

-سعودي الجنسية.

-ألا يقل عمر المستفيد عن 18 سنة.
-أن يكون مسجلًا في البوابة الوطنية للعمل «طاقات.«
-أن يكون المستفيد من البرنامج باحثًا عن عمل، غير نشط في نظام التأمينات الاجتماعية، أو أن يكون موظفًا شريطة ألا تتعدى فترة توظيفه 12 شهرًا.
-أن يتوافق المجال الوظيفي للمستفيد مع البرنامج التدريبي.
-ألا يكون ممن سبق له الاستفادة من نفس البرنامج.
-لا تتأثر أهلية الفرد المستفيد من البرامج من دعم صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» في برامج أخرى.
-يتم منح شهادة لكل متدرب/ـة وتكون الشهادة معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عند انتهاء البرنامج التدريبي بنجاح.
-البرنامج متاح لجميع السعوديين من الذكور والإناث الذين تنطبق عليهم شروط الأهلية.
-يمكن الاستفادة من البرنامج في أي منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية، حيث إن التدريب عن بعد.
-يمكن لمستفيدي الضمان الاجتماعي أو نظام ساند التابع للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التقدم للالتحاق بالبرنامج.
-يتم التحقق من مطابقة معايير الأهلية للمتقدمين وفقًا لضوابط الاستحقاق، علمًا بأنه في البداية ستقوم إدارة برنامج مشروعات باختيار الموظفين العاملين على عقود التشغيل والصيانة والذين لم يمضِ على تاريخ توظيفهم 12 شهرًا بهدف رفع مهاراتهم وزيادة استقرارهم في العمل.
-المستفيدون من تمهير يستطيعون التقديم على البرنامج ويتم اعتماد قوائم المرشحين ورفعها للصندوق من قبل مشروعات.

«الجوازات»: إثبات السكن والقرابة شرطا سفر الفئة الثانية من الحالات المستثناة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 جماد الثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056599

أوضحت المديرية العامة للجوازات الضوابط والشروط المتعلقة بتصاريح السفر لأصحاب الظروف الاستثنائية والإنسانية من المواطنين (الفئة الثانية) وذلك عبر منصة أبشر للخدمات الإلكترونية، وتشمل ممن لديهم حالات إنسانية وخاصة مثل (لم شمل الأسرة للمواطن أو المواطنة مع ذويهم المقيمين خارج المملكة ووفاة الزوج أو الزوجة أو أحد الأبوين، أو أحد الأبناء أو البنات خارج المملكة.(
وحددت الجوازات شروط وضوابط لتلك الحالات يستلزم توافرها بخصوص لم شمل الأسرة للمواطن والمواطنة مع ذويهم المقيمين خارج المملكة، ويتطلب إحضار صلة القرابة (زوج، زوجة، أب، أم) للمقيم خارج المملكة وإثبات الإقامة في البلد المطلوب السفر إليه للطرف الآخر.
ومن ضمن الشروط والضوابط تعذر قدوم أحد الزوجين أو الأبوين أو الأبناء والبنات إلى المملكة، وإثبات مقر دراسة الأبناء خارج المملكة مصدقاً من وزارة التعليم أو ممثليات المملكة في البلد المراد السفر إليه في حال وجود أبناء في عمر الدراسة.
أما في ما يخص وفاة الزوج أو الزوجة أو أحد الأبوين، أو أحد الأبناء أو البنات خارج المملكة، فيجب تقديم شهادة الوفاة، إثبات صلة القرابة.

وعند توافر تلك الشروط والضوابط للطلبات يتم إرسالها عبر منصة أبشر أفراد الخدمات الإلكترونية ليتم إصدار التصاريح لهذه الفئة من قبل المديرية العامة للجوازات.

النائب العام يأمر بالقبض على معنف ابنته في جازان

المصدر: جريدة سبق الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م
https://sabq.org/SnC6Jw

صرّح مصدر مسؤول في النيابة العامة، بأن النائب العام أصدر أمرًا بالقبض على شخص، بعد توافر الدلائل الكافية على ارتكابه جريمة تعنيف ابنته في مدينة جازان.
ويأتي هذا الإجراء بعد تلقي مركز بلاغات العنف الأسري التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بلاغًا عن تعرض طفلة للتعنيف من والدها؛ موضحًا أن النيابة العامة ستطالب بإيقاع العقوبات الجزائية النظامية المشددة بحقه.
وأكد المصدر أن النيابة العامة -وتُشاركها جهات الضبط الجنائي في المملكة- تتابع كل ما من شأنه المساس بحقوق الإنسان، وتحميه من كل أشكال التعنيف أو الإساءة.
وحذر من اتخاذ وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للتشهير؛ مضيفًا أن جميع جهات الضبط الجنائي -بما فيها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية- لديها منصات خاصة للإبلاغ عن مثل هذه الجرائم.

اليوم.. بدء تطبيق العقد الموحّد لجميع شركات التأمين ومقدّمي الرعاية الصحية

الضمان الصحي: ينظّم العلاقة التعاقدية لحماية الحقوق وبما يتوافق مع اللوائح

المصدر: جريدة سبق الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م
https://sabq.org/Kx9hXj

يبدأ مجلس الضمان الصحي التعاوني، اعتباراً من اليوم الإثنين، تطبيق العقد الموحّد على جميع العقود الجديدة أو المجّددة بين شركات التأمين الصحي ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص المعتمدين.
وكانت قد نشرت الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني، تعميماً ببدء تطبيق العقد الموحّد اعتباراً من تاريخ 1 / 2 / 2021م.
وبيّنت أنه يهدف إلى تنظيم العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين ومقدمي الخدمة وحماية حقوقهم بما يتوافق مع لوائح وأنظمة المجلس.

وكان قد أكّد المتحدث الرسمي لمجلس الضمان الصحي التعاوني المدير التنفيذي للتمكين والاشراف الأخصائي عثمان القصبي، أهمية العقد الموحّد لتنظيم العلاقة التعاقدية في قطاع التأمين الصحي، وتوافقه مع استراتيجية المجلس لتعزيز وجودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
وبيّن القصبي، أن العقد الموحّد يرفع درجة الالتزام بالأنظمة والقوانين ويعد بمنزلة المسار الواضح للعلاقة التعاقدية، في ظل توضيحه حقوق كل طرف مما يسهم في إنجاز التعاملات بشكل أسرع ويحد من الخلافات.
وشدّد القصبي، على أهمية العقد الموحّد لتنظيم العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين الصحي ومقدّمي خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص، وتوافقه مع استراتيجية المجلس لتعزيز جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
يُذكر أن الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي أوضحت أنه يمكن التواصل عن طريق البريد الإلكتروني supervision@cchi.gov.saلمزيدٍ من الدعم أو في حال وجود أيّ استفساراتٍ بهذا الخصوص.

الجوازات: حصر تصاريح السفر على ثلاث فئات فقط

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867521

أوضحت المديرية العامة للجوازات عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" عدداً من الضوابط والشروط ذات الصلة بإصدار تصاريح السفر للفئات المستثناة الخاصة بها أثناء فترة تعليق الرحلات الدولية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وذلك عبر منصة أبشر للخدمات الإلكترونية.
ووفقاً للضوابط والشروط الخاصة بالفئة الأولى (الموظفون الحكوميون المدنيون والعسكريون المكلفون بمهمات رسمية) يشترط أن يتعذر تأدية المهمة الرسمية عن بُعد، وأن لا تكون المهمة مرتبطة بموعد يمكن تأجيله، وأن تكون المشاركة في أضيق نطاق، وللحصول على تصريح السفر يشترط إرفاق خطاب من المسؤول الأول في الجهة، وتحديد أسماء المكلفين، والمهمة، ومقرها، ومدتها، وما يفيد استيفاء الشروط المشار إليها.
وأشارت إلى أن الفئة الثانية هم:
وفيما يخص الفئة الثانية (المواطنون ممن لديهم حالات إنسانية) وبخاصة حالات لم شمل الأسرة للمواطن أو المواطنة مع ذويهم المقيمين خارج المملكة، أو حالات وفاة الزوج أو الزوجة أو أحد الأبوين أو أحد الأبناء أو البنات خارج المملكة، وفيما يخص لم شمل الأسرة للمواطن أو المواطنة مع ذويهم المقيمين خارج المملكة أوضحت الضوابط ضرورة إثبات صلة القرابة (زوج - زوجة - أب - أم) للمقيم خارج المملكة، وإثبات الإقامة في البلد المطلوب السفر إليه للطرف الآخر، إلى جانب تعذر قدوم أحد الزوجين أو الأبوين أو الأبناء أو البنات إلى المملكة، بالإضافة لإثبات مقر دراسة الأبناء خارج المملكة مصدقاً من وزارة التعليم أو إحدى ممثليات المملكة في البلد المراد السفر إليه، في حال وجود أبناء في عمر الدراسة، أما فيما يخص حالات وفاة الزوج أو الزوجة أو أحد الأبوين أو أحد الأبناء خارج المملكة فتتطلب تقديم شهادة الوفاة، وإثبات صلة القرابة.
وأما الفئة الثالثة وهم (المواطنون المقيمون خارج المملكة ومرافقوهم)، الذين لديهم ما يثبت إقامتهم خارج المملكة، فإن الضوابط والشروط تتضمن أن يتم تقديم المستندات التالية لإثبات الإقامة في الخارج: إثبات الإقامة في البلد المراد السفر إليه (وثيقة أو صك) تملك عقار أو عقد إيجار ساري المفعول قبل صدور هذه الضوابط، وبطاقة إقامة في البلد المطلوب السفر إليه سارية المفعول (دائمة أو شبه دائمة)، وتقديم ما يثبت أن صاحب الطلب كان يقضي فترات خارج المملكة لا تقل في مجموعها عن (6) أشهر في السنة خلال الثلاث سنوات السابقة.
وأكدت المديرية العامة للجوازات أن خدمة إرسال الطلبات متاحة عن طريق منصة "أبشر - أفراد" للخدمات الإلكترونية، وأن إصدار التصاريح لهذه الفئات يتم من قبل وزارة الداخلية ممثلة بالمديرية العامة للجوازات وفقاً للضوابط والشروط المشار إليها.

«الشورى» يناقش التقرير السنوي لـ تطوير الدرعية»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717238

المدينة - الرياض
عقدت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى اجتماعاً لها - عبر الاتصال المرئي - برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور علي بن أحمد بن شويل القرني، ومشاركة أعضاء المجلس أعضاء للجنة.
وناقشت اللجنة في اجتماعها التقرير السنوي لهيئة تطوير بوابة الدرعية، والمحال إليها من المجلس لدراسة ما تضمنه، وتقديم مرئياتها وتوصياتها حياله للرفع بها إلى المجلس لمناقشته في جلسة قادمة.
من جانبه أكد رئيس اللجنة الدكتور علي بن أحمد بن شويل القرني، أن الاجتماع ناقش ما ورد في تقرير الأداء السنوي للهيئة من جميع جوانبه واستعرض أبرز الإنجازات المتحققة التي تؤكد العالمية التي يحظى بها مشروع بوابة الدرعية، مشيراً إلى ما تمثله الدرعية من تاريخ عريق للمملكة، وما يغرسه إبراز ذلك وتعزيزه من شعور بالفخر لتكون الدرعية واحدة من أبرز الوجهات لتبادل المعرفة الثقافية والأحداث الدولية.
وأوضح الدكتور القرني أن اللجنة التقت في اجتماعات سابقة بالمسؤولين التنفيذيين بالبوابة وتعرفت على الجهود التخطيطية والتنفيذية التي تضطلع بها الهيئة وسبل إنجازها وتحقيقها، مبيناً أن اللجنة تحرص على لقاء المختصين فيما يتم دراسته داخل اللجنة للوقوف بدقة على الموضوعات المحالة إليها، مشيداً بالتعاون البناء الذي تجده اللجنة من جميع المؤسسات والأجهزة التي تدخل موضوعاتها ضمن اختصاصات اللجنة أثناء دراستها ومناقشتها.

ارتفاع مؤشر جودة البيانات الوظيفية بـ «الحكومية» إلى 72 %

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717235

حامد الرفاعي - جدة
ارتفعت نسبة مؤشر جودة البيانات الوظيفية في القطاع الحكومي من 46% في الربع الأول من عام 2020 م إلى 72 % في نهاية العام الماضي.
وأوضح المدير العام للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء» المهندس راشد بن عبدالله القعود أن المركز وبالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قد عمل على تطوير المؤشر بما يحقق تحسين جودة البيانات للموظفين في القطاع العام، ويعكس القدرة على تخطيط القوى العاملة، ويسهم في معرفة احتياجات القطاعات العامة من القوى البشرية في مختلف التخصصات التي تناسبها في المرحلة الحالية وفي المستقبل.
وبين المهندس القعود أن المؤشر حقق نجاحًا ملحوظًا، حيث قدمت 484 جهة بياناتها الوظيفية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خلال العام الماضي، مؤكدًا أن مركز أداء قد نفذ خلال العام الماضي أكثر من 15 ورشة عمل للجهات الحكومية؛ وذلك لشرح آلية حساب نتائج المؤشر، حيث يتم التواصل مع جميع الأجهزة الحكومية بشكل مستمر

للإجابة على استفساراتها وتحليل أداء المؤشر لضمان سرعة الحصول على البيانات المطلوبة للمؤشر وإضافتها على منصة أداء الإلكترونية.

83مليار ريال للمتقاعدين في 2020

المصدر: جريدة المدينة 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717229

المدينة - الرياض
بلغت نفقات المؤسسة العامة للتقاعد في الربع الأخير من العام المنصرم 21.5 مليار ريال، بينما بلغ الإجمالي لكامل العام أكثر من 83 مليار ريال موزعة على ما يزيد عن 731 ألف متقاعد وأكثر من 525 ألف مستفيد. وكشفت المؤسسة العامة للتقاعد أن عدد المستفيدين المستمرين بالصرف بلغ حتى نهاية عام 2020م أكثر من 525 ألف مستفيد، تشكل الإناث النسبة الأعظم بما قدره 78.9% تبعاً لشروط الاستحقاق الخاصة بهن، وقالت عبر نشرتها الإحصائية للربع الرابع من عام 2020م: إن متوسط عمر المستفيدين عند بداية الصرف بحسب صلة القرابة كان 14 عاماً للابن و20 عاماً للابنة و52 عاماً للزوجة و51 عاماً لبقية الأقارب، كما يشكل الأبناء ما نسبته 19.8% من المستفيدين والبنات 44.6% والزوجات 29.2% وبقية الأقارب من المستحقين للمعاش التقاعدي ما نسبته 6.5%.

مركز المصالحة النموذجي نقلة لتقليص أعباء المحاكم

المصدر: جريدة المدينة 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717227

حامد الرفاعي - جدة
A A
أشاد عدد من القانونيين ورجال الأعمال بتدشين وزارة العدل لمركز المصالحة النموذجي الذي يتيح للأطراف فرصة الصلح وتوثيقه خارج القاعات وقبل اللجوء إلى القضاء عبر مجموعة من المصلحين المتخصصين. وأكدوا في حديثهم لـ «المدينة» أن المشروع الذي تم تدشينه خلال الأيام الماضية يؤكد سعي وزارة العدل نحو الارتقاء بجودة الخدمات العدليَّة المقدَّمة للمراجعين، وتسهم في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني. أكدت المستشارة القانونية سمية الهندي أن تدشين مركز المصالحة النموذجي يسهم في نشر ثقافة الصلح ويحد من تدفق القضايا على المحاكم خاصة أن هذه الخدمة تتضمن 4 مسارات هي الأحوال الشخصية والمسار التجاري والمسار الجزائي، والمسار الحقوقي والمروري. وتعتبر القرارات والسندات الصادرة منها تنفيذية.

فيما قال المحامي أحمد الراشد إن مشروع مركز المصالحة يجسد الإنجازات المتسارعة التي يشهدها مرفق وزارة العدل من خلال مشاريعها ومبادراتها المتسارعة التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة والتميز والابتكار في الخدمات والقطاعات

العدلية. كما يسهم في توفير الوسائل الداعمة لفض المنازعات عبر القطاع غير الربحي والقطاع الخاص، وتوظيف التقنيات الحديثة في تقديم الخِدْمات التي تسهل على المستفيدين الحصول على الخدمة، متوقعا أن يحقق نجاحا يفوق المستهدف.

فيما أشار رجل الأعمال الدكتور عماد سالم إلى أن مشروع المصالحة يدعم البيئة الاستثمارية، ويسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني مؤكدا أنه يأتي ضمن عدة خطوات تطويرية عديدة اتخذتها وزارة العدل في هذا الجانب وكان من أبرزها منصة تراضي الإلكترونية، التي تسهم في تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، إضافة إلى منح كل طرف مساحة للتعبير عن وجهة نظره وعدم تقيّده بموعد الجلسة. وأكد رجل الأعمال المهندس محمد المنصور أن هذا المشروع يواكب رؤية السعودية 2030 من خلال دوره في رفع مستوى الخدمات المقدمة وثقافة الصلح بالإضافة إلى تقديمه الحلول قبل اللجوء إلى أروقة المكاتب القضائية منوها بمشروع مركز الترجمة عن بعد، وتفعيل منظومة خِدْمات السجناء، وحاسبة النفقة الإلكترونية، والسداد الإلكتروني في تنفيذ الأحكام، واعتماد التصديق الإلكتروني للوكالات الصادرة من الخارج.

«سنابية» تصور طفلتها وهي تستحم وأخرى تجبر طفلها على الباروكة النسائية.. و«العنف الأسري» ينتفض «النيابة» تستدعي مشهورة سناب انتهكت حقوق طفلها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056742

وجه النائب العام برفع دعوى جزائية بحق مشهورة على موقع سناب شات لاستغلالها طفلها في عمل غير مشروع يمثل انتهاكاً لحقوق الطفل، ونشره للعموم. وكشف مصدر مسؤول في النيابة العامة، أنه بناءً على ما تم رفعه من وحدة الرصد النيابي بخصوص استغلال إحدى رواد وسائل التواصل الاجتماعي لطفلها، فقد وجه النائب العام بتحريك الدعوى الجزائية بحقها واستدعائها ومباشرة التحقيق معها، مشيراً إلى أن فعل المشهورة يُعد موجِباً للمساءلة في ضوء أحكام المادتين الثالثة والثامنة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ووفقاً للمادة الثانية عشرة من نظام حماية الطفل، والنيابة العامة بحكم اختصاصاتها المنوطة بها تتابع كل ما من شأنه التعدي على حقوق الطفل المقررة نظاماً، موضحاً أن هذا الإجراء من شأنه تعزيز مكانة الطفل في المجتمع، وحمايته من كل أشكال الإيذاء أو الاستغلال.

وكانت مواقع التواصل الإجتماعي ضجت بمقاطع لمشهورتين؛ إحداهن أجبرت طفلها على لبس الباروكة النسائية وفستان زفاف، والأخرى تعمدت تصوير طفلتها وهي تستحم ونشر ذلك عبر حساباتهما للعامة، وسط مطالبات بمعاقبتها وحماية أطفالهما من المتجارة بهم لاغراض الشهرة وزيادة المتابعين.وأوضحت المحامية سمية الهندي، لـ«عكاظ»، أن الجريمة هنا مركبة معاقب عليها وفق نظامين، حيث نصت المادة 3 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بأن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كلُّ شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية المنصوص عليها ومنها ما ينطبق على هذه الواقعة وهي إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها وكذلك التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة. في حين نصت المادة 8 من ذات النظام على أن لا تقل عقوبة السجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة باستغلال النفوذ والتغرير بالقُصَّر ومن في حكمهم، واستغلالهم. وحذرت مستخدمي الأجهزة الذكية من إعداد أو نشر أي مقاطع مخالفة عن طريق «السناب شات» أو البرامج والتطبيقات الأخرى؛ كون العقوبة تصل إلى السجن والغرامة، وقالت إن المحاكم أصدرت عقوبات بالسجن والغرامة على رجال ونساء من مشاهير التواصل الاجتماعي وكذا في مجال الرياضة والفن والإعلام. وأشارت المحامية مسرة هاني فتياني، إلى أن نظام الحماية من الإيذاء شدد على حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به سواء المنزل أو المدرسة أو الحي أو

الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو وقع من غيره فضلاً عن ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال؛ بتوفير الرعاية اللازمة له. وأضافت لا يدرك البعض خطورة نشر وإعداد المقاطع لا سيما النساء، حيث أوضح نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية جرائم وسائل التواصل، وكافة وسائل تقنية المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية، ولم يحدد النظام تطبيقات معينة. بل تشمل أي برنامج يعمل عبر الإنترنت كتويتر وإنستقرام والواتس وسناب شات والفيسبوك وحتى البرامج التي ستظهر بالمستقبل. من جهة ثانية، تفاعل مركز بلاغات العنف الأسري مع مقاطع مشهورات السناب المخالفة، وشدد على عدم استغلال الأطفال لغرض التكسب أو الشهرة أو أي أسباب أخرى ودعا إلى الإبلاغ عن أي حالة بالاتصال على الرقم 1919.

ابتهاج "معنّفة جازان": ضربات والدي كانت تركز دوماً على رأسي لإخفاء الأدلة

المحامية "البلوي": بحسب النظام عقوبة الجاني السجن من شهر إلى سنة وغرامة مالية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://sabq.org/vsNH8P

كشفت الشابة ابتهاج "معنفة جازان" تفاصيل حادثة تعنيفها من قِبل والدها، التي شهدت تعديًا جسديًا ولفظيًا.
وقالت الفتاة ابتهاج خلال مداخلتها عبر برنامج "يا هلا" على قناة "روتانا خليجية" إن والدها بدأ تعنيفها في سن الثامنة من عمرها، مشيرة إلى أنها كانت تسعى دومًا لإخبار والدتها بما يحدث.
وقالت إن ضربات والدها كانت تركز دومًا على منطقة الرأس لإخفاء الأدلة، كما كان يفعل ذلك بشكل يومي، وأمام كل عائلتها وجدتها. مؤكدة أنه لا أحد كان يتدخل لإنقاذها.
من جانبها، علقت المحامية شيخة البلوي قانونيًا حول الحالة بأن العقوبة التي تنتظر والد ابتهاج -حسب النظام- هي السجن من شهر إلى سنة، إضافة إلى غرامة مالية لا تقل عن 5 آلاف، ولا تزيد على 50 ألف ريال.

تفعيل تطبيق "توكلنا" شرط لدخول المنشآت الحكومية أو التجارية

أمراء المناطق يوجهون بالحزم في تطبيق الإجراءات الاحترازية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/18677164

كانت الرسالة واضحة من معالي وزير الصحة د. توفيق الربيعة والتي أكّد فيها أننا أمام منعطف خطير يهدد المكتسبات التي تحققت في مواجهة الفيروس المستجد المستبد، الذي راح ضحيته حتى اليوم أكثر من مليوني إنسان في العالم، وما زال مستمراً في فتكه، بل أصبح يتحور ويتطور بشكل يتحدى العلم والتقدم الطبي، إلاّ أنّ أخطر ما يواجهنا الآن هو الإهمال الذي بات سمة في بعض التجمعات فلا تباعد بين الحضور ولا التزام بالاحترازات، الأمر الذي ساهم في تسجيل ارتفاع في أغلب مناطق المملكة، حيث لاحظت "الصحة" خلال الأسابيع الماضية عودة المنحنى للصعود بنسبة 200 % من أقل نقطة في الأسبوع الأول من يناير، ولهذا توالت توجيهات أصحاب السمو أمراء المناطق بالتأكيد على تشديد تطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس "كورونا."

منطقة جازان

في جازان وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير المنطقة وبمتابعة سمو نائب أمير المنطقة، بتعزيز الإجراءات الوقائية كافة ضد فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)، تماشياً مع توجيهات ولاة الأمر - حفظهم الله - الوقائية وتنفيذاً للبروتوكولات الصحية بالتنسيق مع مركز القيادة والتحكم بالمنطقة.

وأكد سمو أمير منطقة جازان على ضرورة التزام منتسبي إمارة المنطقة كافة والمحافظات والمراكز التابعة لها والجهات الحكومية بالمنطقة كافة، بالتدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية خلال الحضور إلى مقار العمل والتقيد التام بارتداء الكمامة والتباعد الاجتماعي وعدم المصافحة إطلاقاً، والحرص على غسل وتعقيم اليدين.

وبين سمو أمير منطقة جازان، أهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية وتطبيق البروتوكولات الوقائية على الصعد كافة حفاظاً على سلامة المواطنين والمقيمين.

وشدد سموه على ضرورة تفعيل تطبيق "توكلنا"، والتقيد بالتعليمات الصحية في الأماكن العامة والمقرات الحكومية والمجمعات التجارية والأسواق والمطاعم والمقاهي كافة، للحد من دخول المصابين والمخالطين إلى المنشآت، وتطبيق الأنظمة على كل مخالف، والرفع بشكل مستمر ودوري عن الجهود التي تتم لتطبيق الإجراءات.

وأشار توجيه سموه إلى فرض الغرامات داخل ديوان الإمارة والمحافظات والمراكز والجهات الحكومية والأماكن العامة والمجمعات والمواقع التجارية وفقاً للأحكام والعقوبات المقررة بحق مخالفي الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، سائلاً المولى - عز وجل - أن يحفظ هذه البلاد الجميع من كل سوء ومكروه.

منطقة تبوك

وفي تبوك أيضاً شدد صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك على اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع تفشي فيروس كورونا في المنطقة، والعمل بشكل جاد على رصد مخالفات عدم الالتزام بالبروتوكولات الصحية وتفعيل كل ما من شأنه رفع مستوى الوعي وحماية المجتمع.

وشدد سموه على ضرورة تطبيق الإجراءات الاحترازية ومنها استخدام تطبيق "توكلنا"، ولبس الكمامة والتباعد وغيرها من التعليمات الصحية في المنشآت الحكومية ومنشآت القطاع الخاص والأماكن التي تضم تجمعات بشرية مثل سكن العمالة وغيرها، ورفع تقارير مستمرة عن جهود الجهات لتطبيق تلك الإجراءات.

كما وجّه بتطبيق تلك الإجراءات داخل إمارة المنطقة في جميع معاملاتها مع المستفيدين، إضافة إلى قيام الجهات المسؤولة في المنطقة بجولات ميدانية لرصد عدم الالتزام، مؤكداً أهمية الوعي وتثقيف المجتمع بأهمية تلك الإجراءات من خلال حملات توعوية مكثفة تقوم بها الجهات المختصة لتوضيح أهمية الالتزام لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

منطقة عسير

كما شدد صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، على ضرورة الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها الجهات المختصة؛ لمنع تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره بين أفراد المجتمع.

وأكد الأمير تركي بن طلال على الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية في المنطقة كافة، ضرورة التقيد بتطبيق (البروتوكولات) التي حددتها وزارة الصحة وعدم التهاون بها مثل لبس قناع الوجه والتعقيم المستمر وتجنب الازدحام، والتقيد بالمسافات المكانية وأعداد التجمعات، لافتًا الانتباه إلى أن ذلك يأتي انطلاقًا من حرص القيادة الرشيدة في الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

ووجّه سمو أمير منطقة عسير الجهات ذات العلاقة بمتابعة تطبيق الإجراءات وضرورة رصد مخالفات عدم الالتزام وتطبيق التعليمات المتعلقة بالتجمعات والأماكن المزدحمة بتحديد العدد، بالإضافة إلى تكثيف الحملات التوعوية المعنية بـ(البروتوكولات) الوقائية، وعدم السماح بدخول المنشآت الحكومية أو التجارية إلا من خلال استخدام تطبيق "توكلنا."

منطقة الجوف

وفي الجوف أكّد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف، على ضرورة الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا في المنطقة.
جاء ذلك خلال الاجتماع المرئي الذي رأسه سموه من مكتبه أمس، مع رئيس وأعضاء غرفة العمليات المشتركة، بحضور وكلاء الإمارة، الذي اطلع خلاله من مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة رئيس غرفة العمليات المشتركة فارس بن مخيلف الرويلي، على تقرير شامل عن الوضع الصحي في المنطقة ومحافظاتها والمراكز التابعة لها.
ووجّه سموه خلال الاجتماع بزيادة الحملات التوعوية التي تؤكد على أهمية الالتزام بالبروتوكولات الوقائية، وتكثيف الجولات الميدانية لكافة الجهات ذات الاختصاص، ومتابعة التعليمات الخاصة بذلك وتطبيقها، ورصد جميع مخالفات عدم الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية ومنها: لبس الكمامة بالطريقة الصحيحة، وتطبيق التعليمات الصحية في المنشآت الحكومية ومنشآت القطاع الخاص وأماكن التجمعات البشرية، ورفع تقارير مستمرة عن جهود جميع الجهات في العمل بتلك الإجراءات، وإلزام الجميع باستخدام تطبيق "توكلنا"، ورفع مستوى الوعي وحماية المجتمع، والتقيّد بالتعليمات الصحية في المقرات الحكومية والخاصة، والأماكن العامة والمجمعات التجارية والأسواق والمطاعم والمقاهي كافة، للحد من دخول المصابين والمخالطين لهذه المرافق.
وأكد سمو الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز على تطبيق التعليمات المتعلقة بالمناسبات المختلفة (الزواجات - العزاء)، وأثناء أداء الصلوات في المساجد، وتطبيق التباعد في المقابر أثناء دفن الموتى، والالتزام بالأعداد المحددة بحيث لا تتجاوز الـ50 شخصاً.

بسبب استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد..
المملكة تمنع دخول غير المواطنين للقادمين من 20 دولة
مؤقتاً»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867627

صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية أنه إشارة إلى البيان الصادر بتاريخ 29 / 5 / 1442هـ الموافق 13 / 1 / 2021م بشأن عدم السفر إلى عدد من الدول بسبب استمرار تفشي جائحة كورونا المستجد(COVID 19) ، وأنه وفقاً للإجراءات الوقائية والاحترازية الموصى بها من قبل الجهات الصحية في المملكة العربية السعودية، وفي إطار جهودها الحثيثة للسيطرة على فيروس كورونا المستجد(COVID 19) ، ومنع دخوله وانتشاره.
ولأهمية المحافظة على الوضع الوبائي والصحة العامة في المملكة، تود وزارة الداخلية أن تعلن أنه تقرر تعليق السماح بدخول المملكة - لغير المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم - مؤقتاً للقادمين من:(جمهورية الأرجنتين، دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية إندونيسيا، وإيرلندا، والجمهورية الإيطالية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والجمهورية البرتغالية، والمملكة المتحدة، وجمهورية تركيا، وجمهورية جنوب أفريقيا، ومملكة السويد، والاتحاد السويسري، وجمهورية فرنسا، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية الهند، واليابان)، ويشمل ذلك القادمين من دول أخرى إذا كانوا قد مروا بأي من تلك الدول خلال الـ(14) يوماً السابقة لطلب الدخول إلى المملكة.
ويكون دخول المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم القادمين من الدول المشار إليها أو الذين مروا منهم بأي من تلك الدول خلال الـ (14) يوماً السابقة لعودتهم إلى المملكة؛ وفق الإجراءات الاحترازية التي تحددها وزارة الصحة.

كما نوهت الوزارة إلى أنه سيتم العمل بذلك اعتباراً من الساعة 9 من مساء يوم الأربعاء 21 / 6 / 1442هـ الموافق 3 / 2 / 2021م.

مجلس الوزراء: إنشاء منصة وطنية موحدة لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص

إنشاء المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه واعتماد الحساب الختامي لـ"الخطوط الحديدية"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717334

واس - نيوم

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي مستهل الجلسة، ثمن مجلس الوزراء، عالياً الجهود التي قام بها خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وإدارته للخطط التطويرية في مدينة الرياض، حينما كان أميرًا للمنطقة، وما شهدته خلال تلك الفترة من إنجاز الكثير من مشروعات البنية التحتية، وذلك في سياق تناول المجلس استراتيجية تطوير مدينة الرياض، التي كشف ملامحها صاحب السمو الملكي ولي العهد - حفظه الله -، بأن تكون واحدة من أكبر عشر مدن اقتصادية في العالم، كجزء من خطط المملكة لتنويع مصادر الدخل ونمو الاقتصاد.

وتطرق المجلس في هذا الصدد، إلى ما تشهده المملكة من فرص استثمارية غير مسبوقة في ظل (رؤية 2030)، وإيجاد بيئة استثمارية استثنائية مدعومة بإصلاحات تنظيمية وجاذبة للمستثمرين، وتتميز بالكفاءة العالية وسهولة ممارسة الأعمال في المملكة وجعلها أكثر تنافسية، لتواصل ما حققته من قفزات كبيرة في المؤشرات العالمية ذات الصلة، ولتواكب التسارع المشهود في العديد من القطاعات والأعمال بما فيها الاستثمارات المستدامة.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، أن مجلس الوزراء، استعرض إثر ذلك مستجدات جائحة كورونا، على المستويين المحلي والدولي، ومؤشرات المنحنى الوبائي في المملكة، وإحصاءات الفيروس، وما تم اتخاذه من إجراءات احترازية ووقائية للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، وتأكيد أهمية مواصلة الالتزام بها؛ للمحافظة على المكتسبات التي تحققت في التصدي لجائحة كورونا.

واطلع المجلس على مجمل الموضوعات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، مجددا ما أكدته المملكة في كلمتها لمجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة تحت البند (الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية)، التزامها بالسلام خياراً استراتيجياً، واهتمامها وحرصها على وحدة الأراضي العربية وسيادتها وسلامتها، وعدم قبول أي مساس يهدد استقرار المنطقة، ومشدداً على النهج الثابت للمملكة ومواقفها الراسخة تجاه القضية الفلسطينية, بأنها في مقدمة أولوياتها واهتماماتها، ووقوفها مع الشعب الفلسطيني للوصول إلى حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية 2002.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء، أشاد بالجهود الأمنية في التصدي لمحاولات شبكات الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات

والمؤثرات العقلية عبر الحدود البرية والبحرية، وإسهام المديرية العامة لحرس الحدود في حماية حدود المملكة من كل ما يستهدف أمنها واستقرارها ومقدراتها، وكذلك جهود الهيئة العامة للجمارك، وذلك إثر إحباط محاولات لتهريب أطنان من القات والحشيش، وكميات من الأقراص المخدرة.

واطلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى مجلس الوزراء إلى ما يلي:
أولاً:
فويض معالي وزير الإعلام رئيس مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الإذاعي والتلفزيوني بين هيئة الإذاعة والتلفزيون في المملكة العربية السعودية وشبكة الإعلام العراقي بجمهورية العراق، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانياً:
تفويض معالي وزير التعليم ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تعاون لتعليم اللغة الصينية بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً:
إنشاء المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه.
رابعاً:
الموافقة على اللائحة التنظيمية للخيل العربية الأصيلة.
خامساً:
إنشاء منصة وطنية موحدة باسم (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، تشتمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك.
سادساً:
اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية عن عام مالي سابق.
سابعاً:
الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وتعيين على وظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:
ـ ترقية صاحب السمو الأمير/ فهد بن سعد بن عبدالله بن تركي آل سعود إلى وظيفة (مستشار لمكافحة الجريمة) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.
ـ ترقية يحيى بن سعيد بن محمد مصوي إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.
ـ ترقية سعد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل إلى وظيفة (مستشار إيرادات) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية ناصر بن علي بن سليمان الحواس إلى وظيفة (مدير عام الإدارة القانونية) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية محمد بن عبدالكريم بن محمد العبدالكريم إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.
ـ تعيين مازن بن حمد بن محمد الحملي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. ـ ترقية محمد بن حمد بن عبدالله العثمان إلى وظيفة (أمين عام محكمة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالمحكمة العليا.
ـ ترقية مسفر بن عبدالله بن مسفر الدوسري إلى وظيفة (مدير عام المركز الوطني للمعلومات) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية محمد بن عبدالله بن إبراهيم التويجري إلى وظيفة (مدير عام إدارة الحسابات العامة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية خالد بن أحمد بن سالم بن حبيش إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.

ـ ترقية المهندس/ مشبب بن علي بن سعود آل دويس إلى وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة التعليم.
ـ ترقية عبدالحميد بن أحمد بن منصور العمران إلى وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة النقل.
ـ ترقية فيصل بن عبدالرحمن بن سليمان العمران إلى وظيفة (مدير عام تقنية المعلومات) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.
كما اطلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج "سابقاً"، والمؤسسة العامة للحبوب، وهيئة تنمية الصادرات السعودية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

«الشورى" يناقش التقرير السنوي لـ " تطوير الدرعية«

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717238

المدينة - الرياض
عقدت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى اجتماعاً لها - عبر الاتصال المرئي - برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور علي بن أحمد بن شويل القرني، ومشاركة أعضاء المجلس أعضاء اللجنة.
وناقشت اللجنة في اجتماعها التقرير السنوي لهيئة تطوير بوابة الدرعية، والمحال إليها من المجلس لدراسة ما تضمنه، وتقديم مرئياتها وتوصياتها حياله للرفع بها إلى المجلس لمناقشته في جلسة قادمة.
من جانبه أكد رئيس اللجنة الدكتور علي بن أحمد بن شويل القرني، أن الاجتماع ناقش ما ورد في تقرير الأداء السنوي للهيئة من جميع جوانبه واستعرض أبرز الإنجازات المتحققة التي تؤكد العالمية التي يحظى بها مشروع بوابة الدرعية، مشيراً إلى ما تمثله الدرعية من تاريخ عريق للمملكة، وما يغرسه إبراز ذلك وتعزيزه من شعور بالفخر لتكون الدرعية واحدة من أبرز الوجهات لتبادل المعرفة الثقافية والأحداث الدولية.
وأوضح الدكتور القرني أن اللجنة التقت في اجتماعات سابقة بالمسؤولين التنفيذيين بالبوابة وتعرفت على الجهود التخطيطية والتنفيذية التي تضطلع بها الهيئة وسبل إنجازها وتحقيقها، مبيناً أن اللجنة تحرص على لقاء المختصين فيما يتم دراسته داخل اللجنة للوقوف بدقة على الموضوعات المحالة إليها، مشيداً بالتعاون البناء الذي تجده اللجنة من جميع المؤسسات والأجهزة التي تدخل موضوعاتها ضمن اختصاصات اللجنة أثناء دراستها ومناقشتها.

«الموارد البشرية" لـ عكاظ: توطين مهن جديدة قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056847

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لـ«عكاظ» إعداد دراسة لتوطين مهن جديدة في قطاعات مختلفة تخضع لإشراف جهات حكومية، وذلك بالتعاون مع عدد من الوزارات لوضع التصور المناسب لقرار التوطين وإطلاقها في أقرب

وقت ممكن وذلك حسب جاهزيتها.
وكان وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي أصدر قرارا بتوطين مهن ووظائف خدمة العملاء للعمل «عن بعد» من خلال التعاقد المباشر أو غير المباشر، ويشمل ذلك عقود العمل أو تعهيد الخدمات التي يلتزم بمقتضاها تقديم عمل «عن بعد» يخص الأعمال التي أنشئت المنشأة من أجل القيام بها، إذ يأتي هذا القرار بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة الوطنية للأمن السيبراني وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
ويشمل هذا القرار جميع المهن والوظائف التي تقدم في مراكز الاتصال لخدمة العملاء «عن بعد» من خلال الهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو وسائل المحادثة، أو وسائل التواصل الاجتماعي والتفاعل المباشر وغيرها لتقديم خدمة العملاء عن بعد.

الراجحي: المنصة الموحدة للتوظيف ستسهم في رفع كفاءة الإجراءات في القطاعين

رفع أسمى آيات الشكر لخادم الحرمين وولي العهد على الدعم الذي يحظى به سوق العمل

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://sabq.org/qR3dw8

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
أكد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أحمد سليمان الراجحي، أن المنصة_الوطنية_الموحدة_للتوظيف ستسهم في توحيد وتحسين ورفع كفاءة الإجراءات المتعلقة بالتوظيف في القطاعين العام والخاص.
وقال عبر حسابه في تويتر :أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد -حفظهما الله- على الدعم الذي يحظى به سوق العمل السعودي، حيث ستسهم #المنصة_الوطنية_الموحدة_للتوظيف في توحيد وتحسين ورفع كفاءة الإجراءات المتعلقة بالتوظيف في القطاعين العام والخاص.
وكان مجلس الوزراء قد أقر يوم أمس إنشاء منصة وطنية موحدة باسم (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، تشتمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعَين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك.

إجراءات احترازية جديدة وتعليق دخول المملكة لمواطني 20 دولة

كورونا الموجة الثانية.. هل نعود للحجر المنزلي؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867889

مائة واثنان وأربعون يوما فصلت بين صدور قرار وزارة الداخلية الصادر في الثالث عشر من شهر سبتمبر من العام 2020م والقاضي بصدور الموافقة الكريمة على السماح بدخول المملكة والخروج منها لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك السماح بدخول غير السعوديين من الحاصلين على تأشيرات؛ خروج وعودة، أو عمل، أو إقامة أو زيارة، على أن يكون دخول مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وغير السعوديين إلى المملكة وفقًا للضوابط والإجراءات الصحية الوقائية التي تضعها اللجنة المعنية باتخاذ إجراءات منع تفشي فيروس كورونا في المملكة وبين قرار وزارة الداخلية الصادر يوم أول من أمس والقاضي بتعليق السماح بدخول المملكة ـ لغير المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم ـ مؤقتاً للقادمين من 20 دولة شملت (جمهورية الأرجنتين، دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية، وجمهورية إندونيسيا، وإيرلندا، والجمهورية الإيطالية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والجمهورية البرتغالية، والمملكة المتحدة، وجمهورية تركيا، وجمهورية جنوب أفريقيا، ومملكة السويد، والاتحاد السويسري، وجمهورية فرنسا، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية الهند، واليابان)، ويشمل ذلك القادمين من دول أخرى إذا كانوا قد مروا بأي من تلك الدول خلال الـ(14) يوماً السابقة لطلب الدخول إلى المملكة. ويكون دخول المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم القادمين من الدول المشار إليها أو الذين مروا منهم بأي من تلك الدول خلال الـ (14) يوماً السابقة لعودتهم إلى المملكة؛ وفق الإجراءات الاحترازية التي تحددها وزارة الصحة. والذي بدأ العمل به اعتباراً من الساعة 9 من مساء أمس الأربعاء.

حب المواطن والمقيم للوطن سد منيع أمام عودة تفشي الجائحة

السيطرة على الجائحة

وفي الوقت الذي تؤكد فيه تلك القرارات على الاهتمام الكبير الذي توليه حكومة المملكة بصحة المواطنين والمقيمين باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية للحد من تفشي جائحة كورونا وفقاً للإجراءات الوقائية والاحترازية الموصى بها من قبل الجهات الصحية في المملكة العربية السعودية، وفي إطار جهودها الحثيثة للسيطرة على فيروس كورونا المستجد (COVID 19)، ومنع دخوله وانتشاره. للمحافظة على الوضع الوبائي والصحة العامة في المملكة، ساهم الالتزام الكبير من المواطن والمقيم في نجاح الخطط والجهود المبذولة لتنعكس إيجابا على حالة الوباء في المملكة خلال الأشهر الستة الماضية بسيطرة كاملة على جائحة كورونا حتى بدأت الأرقام تنخفض شيئا فشيئا.. فبعد أن بلغت الجائحة ذروتها بتسجيل 4507 حالات مؤكدة في السادس عشر من شهر يونيو من العام 2020م انخفضت كافة المؤشرات حتى وصل عدد الحالات الجديدة المؤكدة 82 حالة فقط في الثالث من شهر يناير من العام الجاري 2021م كما ارتفعت نسب التعافي لتتجاوز 97% كما انخفضت نسب الوفيات لأدنى مستوياتها لتسجل حالات محدودة جدا لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. كما انخفضت أعداد الحالات الحرجة لتسجل أقل من 300 حالة.

الطمأنينة والتراخي

النتائج المبشرة التي تزامنت مع حملة التطعيم ضد كورونا بعد وصول أول اللقاحات المعتمدة وسط إقبال جيد من المواطنين والمقيمين حيث تجاوز عدد الجرعات 440 ألف جرعة، رفعت نسب الطمأنينة لدى أفراد المجتمع مع بداية

إجازة منتصف العام الدراسي والتي شهدت فيها كافة مناطق المملكة العديد من الفعاليات والمناسبات الاجتماعية والترفيهية.
ونتيجة للتراخي وعدم الالتزام من الكثير من أفراد المجتمع بالإجراءات الوقائية وعدم الاهتمام بلبس الكمامة عادت الجائحة لتلقي بظلالها في مشهد قد يبدو أنه أكثر خطورة حيث ارتفعت نسبة تسجيل الحالات الجديدة خلال شهر واحد بأكثر من 200 % وهو ما عبر عنه معالي وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة حيث قال: لقد رصدنا في الأيام الماضية زيادة ملحوظة وارتفاع مستمر في أعداد الإصابة بفيروس كورونا وكانت من أهم أسبابها التجمعات بكل أنواعها، وإذا استمر التهاون في التجمعات وعدم تطبيق الإجراءات الوقائية سندخل في خطر الموجة الثانية لا قدر الله.
إجراءات احترازية جديدة
خلال الأيام العشرة الأخيرة بدأ منحنى الحالات المؤكدة يرتفع في وتيرة متسارعة حتى وصلت أعداد الحالات المؤكدة أمس 306 حالات. لتبدأ الجهات الحكومية المعنية بمواجهة الجائحة اتخاذ إجراءات أكثر تمثلت في تشديد تطبيق العقوبات بحق جميع المخالفين وغير الملتزمين من الأفراد والكيانات بالإجراءات الوقائية والمتمثلة في لبس الكمامة والتباعد الاجتماعي والحد من التجمعات والزام المنشآت الحكومية والخاصة بعدم السماح بدخول أي شخص إلا بتحميل تطبيق توكلنا وإغلاق فوري لجميع المنشآت التي لا تلتزم بتطبيق الإجراءات الاحترازية. تلاها صدور قرار وزارة الداخلية بتعليق السماح لدخول المملكة مؤقتا للقادمين من 20 دولة باستثناء المواطنين والدبلوماسيين والممارسين الصحيين وعائلاتهم.
الموجة الثانية
وما بين موجة كورونا الثانية والمتزايدة واتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية والتي قد تعود بالمجتمع إلى نقطة الصفر بالعودة لتطبيق الحجر يأتي وعي المواطن والمقيم ومدى التزامه وتحمله لمسؤوليته أمام أسرته أولا ثم أمام مجتمعه ووطنه وهو ما يعول عليه حيث أثبت المواطن السعودي والمقيم على هذه البلاد المباركة حبهم للوطن وقيادته وحرصهم على أن يكونوا السد المنيع أمام كل ما يضر بالوطن وساكنيه وهو ما ستعكسه الأرقام الجديدة والتي ستعلن خلال الأسبوعين القادمين فأين سنكون؟

إيقاف كافة الأنشطة والفعاليات الترفيهية وذلك لمدة 10 أيام

«الداخلية»: إيقاف كافة المناسبات والحفلات لمدة 30 يوماً قابلة للتمديد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867955

صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية أنه إلحاقا بالبيان الصادر في 28 شوال 1441 هـ الموافق 20 يونيو 2020 م وبناء على ما رفعته الجهات الصحية المختصة بشأن الإجراءات التي اتخذتها المملكة في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ، وتزامنا مع ظهور مؤشرات لارتفاع في المنحنى الوبائي في بعض مناطق المملكة والتراخي في تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية والبروتوكولات المعتمدة، ولضرورة اتخاذ إجراءات وقائية واحترازية تتناسب مع احتياجات الوضع حاليا، ونظرا لما تشهده دول العالم من ظهور موجة تفشي ثانية لفيروس كورونا (كوفيد 19) ولأهمية المحافظة على الصحة العامة وعدم ظهور موجة تفشي ثانية في المملكة مما قد يؤدي إلى زيادة الضغط على المنشآت الصحية وصعوبة السيطرة على الجائحة، فقد تقرر الآتي:

أولا : إيقاف كافة المناسبات والحفلات ويشمل ذلك حفلات الزواج، واجتماعات الشركات وما في حكمها، وذلك في قاعات الحفلات وصالات الأفراح المستقلة أو التابعة للفنادق، وكذلك في الاستراحات والمخيمات التي تستخدم لهذه الأغراض، وأن يكون ذلك لمدة 30 يوما قابلة للتمديد.
ثانيا : مع عدم الإخلال بما ورد في البند (أولا) لا يزيد الحد الأقصى للتجمعات البشرية في المناسبات الاجتماعية عن (20) شخصا وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتمديد.
ثالثا : إيقاف كافة الأنشطة والفعاليات الترفيهية وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتمديد.
رابعا : إغلاق دور السينما والمراكز الترفيهية الداخلية ، وأماكن الألعاب الداخلية المستقلة أو الموجودة في المطاعم ومراكز التسوق ونحوها، والصالات والمراكز الرياضية، وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتمديد.
خامسا : تعليق تقديم خدمات الطلبات الداخلية في المطاعم والمقاهي وما في حكمها والاقتصار على تقديم الطلبات الخارجية وذلك لمدة (10) أيام قابلة للتمديد، مع عدم السماح لأي تجمهر ينتج عن تلك الطلبات الخارجية، وأن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بإغلاق المنشأة المخالفة لذلك لمدة (24) ساعة، وفي حال تكرار المخالفة للمرة الأولى يكون الإغلاق لمدة (48) ساعة، ولمدة (أسبوع) في حال تكرارها للمرة الثانية، ولمدة (أسبوعين) للمرة الثالثة ، وفي حال تكرار المخالفة للمرة الرابعة وأكثر، يكون إغلاق المنشأة لمدة (شهر) ، مع عدم الإخلال بتطبيق أي عقوبة أخرى مقررة في شأن تلك المخالفات.
سادسا : تكثيف الجهود الرقابية في تطبيق البروتوكولات والاحترازات من كافة الجهات وخاصة وزارات (الداخلية، والتجارة، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والسياحة، والشؤون البلدية والقروية والإسكان) والهيئة العامة للطيران المدني، والهيئة العامة للترفيه، واتخاذ ما يلزم لضبط المخالفات في الأماكن التي تقع تحت إشرافها وإيقاع العقوبات على المخالفين.
سابعا : قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية الإسكان بتكليف فرق ميدانية رقابية للتأكد من الالتزام بتطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية والبروتوكولات المعتمدة والتباعد الاجتماعي ولبس الكمامة في المقابر.
ثامنا : توزيع الصلوات على الجنائز في المقابر على جميع أوقات اليوم لتقليل أعداد المشيعين في الوقت الواحد ، بالإضافة إلى تجهيز أماكن للصلاة على الجنائز لتطبيق التباعد الاجتماعي أثناء الصلاة ، وأن يتم تفريق أماكن الدفن في الوقت الواحد بمسافة (100) متر - قدر المستطاع - في المقبرة بما يضمن تحقيق التباعد بين المشيعين.
تاسعاً: قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والجهات الرقابية والأخرى بتشديد الرقابة على المطاعم والمقاهي للتأكد من تطبيق الإجراءات الاحترازية ، والتأكيد على المطاعم والمقاهي بتفعيل استخدام كاميرات المراقبة ، ووضع لوحات تنبيهية توضح بأن المكان مراقب بالكاميرات للتأكد من مدى الالتزام بالإجراءات الاحترازية والبروتوكولات الصحية.
سيتم العمل بذلك اعتباراً من الساعة العاشرة مساء هذا اليوم الخميس 22 جمادى الآخرة 1442هـ الموافق 4 فبراير 2021م.
وتؤكد وزارة الداخلية أن هذه الإجراءات تم إتخاذها في إطار الجهود التي تبذلها المملكة للحفاظ على الصحة العامة ومنع انتشار فيروس كورونا ، وأنها تخضع للتقييم المستمر مع الجهات الصحية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات إضافية إذا تطلب الأمر ذلك ، وتدعو الجميع لاستشعار مسؤوليتهم والالتزام بالتوجيهات والتقيد بالإجراءات تحقيقا للمصلحة العامة.

«الموارد»: 5 مشروعات استثمارية جديدة لتطوير الخدمات الاجتماعية

ضمن مبادرات "الوزارة" لتحقيق رؤية 2030

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717482

داوود الكثيري - جدة

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن 5 مشاريع استثمارية ذات أثر اجتماعي سيتم تأسيسها خلال الفترة المقبلة، تنفذها جهات غير ربحية وخاصة، بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للفئات المجتمعية، وتحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضحت الوزارة لـ «المدينة» أن:» المشاريع تشمل إنشاء مركز لرعاية وتأهيل كبار السن، بالشراكة مع الجمعية الخيرية لإكرام المسنين (إكرام)،بهدف تقديم الخدمة والرعاية الكاملة لكبار السن، إذ سيتم تقديم (5) خدمات تخصصية لهم، هي (العلاج الوظيفي، ناد صحي، مركز التأهيل الاجتماعي، النقل، العلاج الطبي«(

وبينت أن:» المشروع الثاني هو إنشاء مركز لتأهيل مرضى الإعاقات وتدريب العاملين في هذا المجال، بالشراكة مع شركة واحة الخليج، حيث يستهدف إنشاء بيئة تكاملية للأطفال ذوي الإعاقة، تشمل تقديم (8) خدمات لهم، هي: (القياس، التشخيص، العيادات الخارجية، مركز التأهيل، المدرسة، معهد تدريب، نادي صحي، مركز تأهيل اجتماعي، نقل)،وذلك بمعايير عالمية تواكب تطلعات رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية». وأفادت:» أما المشروع الثالث فيتمثل في إنشاء مركز تأهيل صحي لرعاية وتأهيل المتعافين من الإدمان، بالشراكة مع أوقاف العرادي الخيرية، بهدف الحد من انتكاسة المتعافين من المخدرات، وتتلخص فكرته في إنشاء مركز لتأهيل المتعافين من تعاطي المواد المخدرة،كما يقدم عدة برامج علاجية،إضافة إلى خدمات سحب السموم وخدمات تأهيلية أخرى. وذكرت أن:» المشروع الرابع يكمن في تطوير وبناء مراكز ضيافة الأطفال الأهلية،بالشراكة مع شركة التنمية وغدن للتجارة، وتتلخص فكرته في تأسيس شركة اجتماعية متخصصة في بناء وتشغيل مراكز ضيافة الأطفال الأهلية،لتساهم في خلق دخل مناسب لمستفيدي الضمان الاجتماعي يضمن لهم الخروج من دائرة الاحتياج إلى الإنتاج.«

أما المشروع الخامس فهو:»إنشاء مركز الأثر،بالشراكة مع شركة الأثر للبحوث والدراسات المحدودة،وتتمحور فكرته في تأسيس وتسويق مفهوم قياس الأثر وفي ذات الوقت يقدم خدمات قياس الأثر والتغذية الراجعة للكيانات ومشاريعها،حيث يستهدف 4 قطاعات مختلفة هي: الأجهزة الحكومية، الجمعيات الأهلية، الجهات المانحة، القطاع الخاص«

الجدير بالذكر أن «الموارد البشرية» تهدف من خلال إنشائها تلك الاستثمارات الاجتماعية، إلى المشاركة في تنمية وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ودعم جهود المملكة في تنمية القطاع غير الربحي، إضافة إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمواطنين المستفيدين من منظومة الخدمات الاجتماعية،وخدمتهم على نحو أفضل.«

.

»نزاهة" للمواطنين : لا تترددوا في الإبلاغ عن الفساد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717475

سعيد الزهراني - الطائف

دعت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» مجددا المواطنين والمقيمين إلى عدم التردد في الإبلاغ عن جرائم الرشوة والفساد المالي والإداري,باعتبارها الجهة المختصة في تلقي هذه البلاغات . ولفتت في رسائل نصية وردت إلى جوالات المواطنين والمقيمين إلى أن هناك عدة وسائل يمكن من خلاله الإبلاغ عن هذه الجرائم.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة تهدف إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره,وتحصين المجتمع ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية,و توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية,و توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها,و الإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد, تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

وكانت «نزاهة» أطلقت مؤخرا وبالتعاون مع شركائها في القطاعين العام والخاص، المرحلة الثالثة لبرنامج (وطننا أمانة) لعام 2021م، تحت شعار (نحو شراكة فعالة لتعزيز النزاهة.(

ويهدف البرنامج إلى تحقيق جُملة من الأهداف التوعوية لحماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وذلك وفقًا للجهود التي تبذلها الهيئة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي أكدت على عدم التهاون أو التسامح مطلقًا مع الفساد المالي والإداري بكل مستوياته.

وثمَّنت «نزاهة» الجهود التوعوية التي تبذلها الجهات في القطاعين خلال مراحل البرنامج، مؤملة استمرارها في هذه المرحلة وبما يحقق الأهداف المرجوة.

وسائل الإبلاغ

-الهاتف المجاني: 980
-الواتس اب: 0539980980
-البريد الإلكتروني: 980@Nazaha.gov.sa
-الفاكس: 0114420057

مجلس الوزراء: إنشاء منصة وطنية موحدة لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص

إنشاء المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه واعتماد الحساب الختامي لـ"الخطوط الحديدية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717334

واس - نيوم

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي مستهل الجلسة، ثمن مجلس الوزراء، عالياً الجهود التي قام بها خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وإدارته للخطط التطويرية في مدينة الرياض، حينما كان أميرًا للمنطقة، وما شهدته خلال تلك الفترة من إنجاز الكثير من مشروعات البنية التحتية، وذلك في سياق تناول المجلس استراتيجية تطوير مدينة الرياض، التي كشف ملامحها صاحب السمو الملكي ولي العهد - حفظه الله -، بأن تكون واحدة من أكبر عشر مدن اقتصادية في العالم، كجزء من خطط المملكة لتنويع مصادر الدخل ونمو الاقتصاد.

وتطرق المجلس في هذا الصدد، إلى ما تشهده المملكة من فرص استثمارية غير مسبوقة في ظل (رؤية 2030)، وإيجاد بيئة استثمارية استثنائية مدعومة بإصلاحات تنظيمية وجاذبة للمستثمرين، وتتميز بالكفاءة العالية وسهولة ممارسة الأعمال في المملكة وجعلها أكثر تنافسية، لتواصل ما حققته من قفزات كبيرة في المؤشرات العالمية ذات الصلة، ولتواكب التسارع المشهود في العديد من القطاعات والأعمال بما فيها الاستثمارات المستدامة.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، أن مجلس الوزراء، استعرض إثر ذلك مستجدات جائحة كورونا، على المستويين المحلي والدولي، ومؤشرات المنحنى الوبائي في المملكة، وإحصاءات الفيروس، وما تم اتخاذه من إجراءات احترازية ووقائية للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، وتأكيد أهمية مواصلة الالتزام بها؛ للمحافظة على المكتسبات التي تحققت في التصدي لجائحة كورونا.

واطلع المجلس على مجمل الموضوعات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، مجددا ما أكدته المملكة في كلمتها لمجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة تحت البند (الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية)، التزامها بالسلام خياراً استراتيجياً، واهتمامها وحرصها على وحدة الأراضي العربية وسيادتها وسلامتها، وعدم قبول أي مساس يهدد استقرار المنطقة، ومشدداً على النهج الثابت للمملكة ومواقفها الراسخة تجاه القضية الفلسطينية, بأنها في مقدمة أولوياتها واهتماماتها، ووقوفها مع الشعب الفلسطيني للوصول إلى حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية 2002.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء، أشاد بالجهود الأمنية في التصدي لمحاولات شبكات الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الحدود البرية والبحرية، وإسهام المديرية العامة لحرس الحدود في حماية حدود المملكة من كل ما يستهدف أمنها واستقرارها ومقدراتها، وكذلك جهود الهيئة العامة للجمارك، وذلك إثر إحباط محاولات لتهريب أطنان من القات والحشيش، وكميات من الأقراص المخدرة.

واطلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في

دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.
وقد انتهى مجلس الوزراء إلى ما يلي:
أولاً:
تفويض معالي وزير الإعلام رئيس مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب العراقي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الإذاعي والتلفزيوني بين هيئة الإذاعة والتلفزيون في المملكة العربية السعودية وشبكة الإعلام العراقي بجمهورية العراق، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانياً:
تفويض معالي وزير التعليم ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تعاون لتعليم اللغة الصينية بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً:
إنشاء المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه.
رابعاً:
الموافقة على اللائحة التنظيمية للخيل العربية الأصيلة.
خامساً:
إنشاء منصة وطنية موحدة باسم (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، تشتمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك.
سادساً:
اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية عن عام مالي سابق.
سابعاً:
الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وتعيين على وظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:
ـ ترقية صاحب السمو الأمير/ فهد بن سعد بن عبدالله بن تركي آل سعود إلى وظيفة (مستشار لمكافحة الجريمة) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.
ـ ترقية يحيى بن سعيد بن محمد مصوي إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الداخلية.
ـ ترقية سعد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل إلى وظيفة (مستشار إيرادات) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية ناصر بن علي بن سليمان الحواس إلى وظيفة (مدير عام الإدارة القانونية) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية محمد بن عبدالكريم بن محمد العبدالكريم إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.
ـ تعيين مازن بن حمد بن محمد الحملي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. ـ ترقية محمد بن حمد بن عبدالله العثمان إلى وظيفة (أمين عام محكمة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالمحكمة العليا.
ـ ترقية مسفر بن عبدالله بن مسفر الدوسري إلى وظيفة (مدير عام المركز الوطني للمعلومات) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية محمد بن عبدالله بن إبراهيم التويجري إلى وظيفة (مدير عام إدارة الحسابات العامة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.
ترقية خالد بن أحمد بن سالم بن حبيش إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.
ـ ترقية المهندس/ مشبب بن علي بن سعود آل دويس إلى وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة التعليم.
ـ ترقية عبدالحميد بن أحمد بن منصور العمران إلى وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة النقل.
ـ ترقية فيصل بن عبدالرحمن بن سليمان العمران إلى وظيفة (مدير عام تقنية المعلومات) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.
كما اطلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لهيئة

تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج "سابقاً"، والمؤسسة العامة للحبوب، وهيئة تنمية الصادرات السعودية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

مصادر عكاظ: التعديلات تتعلق بإضفاء الصفة القضائية للمحققين

المحكمة العليا: استثناء أعضاء النيابة من الحضور للشهادة أمام المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056982

علمت «عكاظ» عن صدور موافقة الهيئة العامة للمحكمة العليا على استثناء أعضاء النيابة من الحضور أمام المحاكم للشهادة على الخصوم المتقاضين، وفي حالة حاجة القاضي إلى أعضاء النيابة يتم الكتابة إليهم عن كل ما يستلزمه النظر القضائي.

قالت مصادر مطلعة إن توجيهات صدرت إلى المحكمة العليا للنظر في تعديل المبدأ القضائي وعقب الدراسة أقرت الهيئة العامة للمحكمة العليا تعديل النص القضائي ليكون كالتالي «إذا كانت أدلة الإثبات التي جرى الاستناد إليها في الدعوى تتصل بأعمال من باشروا إجراءات الضبط والقبض والتحقيق، فللقاضي طلب حضورهم متى أمكن ذلك، ويستثنى من ذلك أعضاء النيابة العامة فيكتفى بالكتابة إليهم عن كل ما يستلزمه النظر القضائي، ويراعى في ذلك كله ما ورد في نظام الإجراءات الجزائية.«

وأشار قرار أصدره رئيس المحكمة العليا الشيخ خالد بن عبدالله اللحيدان إلى الصلاحيات الممنوحة للمحكمة العليا، وصدور التوجيه بإكمال اللازم في ضوء ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء بالموافقة على رأي الهيئة العامة للمستشارين بهيئة الخبراء في مناسبة رأي ممثل هيئة الخبراء في المحضر المعد بشأن إحالة الموضوع إلى المحكمة العليا لتقوم بمراجعة القرار الصادر في 1435هـ في ضوء ما جد من اعتبارات تتعلق بإضفاء الصفة القضائية على أعمال التحقيق والادعاء العام اللذين تختص بهما النيابة العامة، وارتباط النيابة تنظيميا بالملك، واستقلالها التام في مزاولة مهماتها، وبعد أن اطلع أعضاء الهيئة العامة للمحكمة العليا على نظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام النيابة العامة والقرار الصادر من المحكمة العليا بهيئتها العامة لمتضمن ما نصه: «أن الهيئة العامة للمحكمة العليا تقرر بالإجماع ما يلي: إذا كانت البينة هم رجال الأمن ومن في حكمهم من القابضين والمحققين، فعلى القاضي طلبهم؛ لأداء الشهادة بمواجهة المشهود عليه ما أمكن ذلك كغيرهم من الشهود». وأضافت المصادر أنه بعد الدراسة والتأمل ولما تضمنه نظام الإجراءات الجزائية، ونظرا إلى إضفاء الصفة القضائية لأعمال النيابة العامة، وتمشيا مع القواعد والمبادئ النظامية بما يتفق مع القواعد والأحكام الشرعية ؛ لذلك كله قررت الهيئة العامة للمحكمة العليا تعديل المبدأ ليكون بالنص الآتي: «إذا كانت أدلة الإثبات التي جرى الاستناد إليها في الدعوى تتصل بأعمال من باشروا إجراءات الضبط والقبض والتحقيق، فللقاضي طلب حضورهم متى أمكن ذلك، ويستثنى من ذلك أعضاء النيابة العامة فيكتفى بالكتابة إليهم عن كل ما يستلزمه النظر القضائي، ويراعى في ذلك كله ما ورد في نظام الإجراءات الجزائية.«

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التأمينات : إثبات العلاقة التعاقدية شرط لتسجيل مشترك سعودي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/03/article_2025926.html

ألزمت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أصحاب العمل عند تسجيل مشترك سعودي عبر حساب المنشأة في التأمينات أون لاين إثبات العلاقة التعاقدية من خلال توثيق عقد المشترك. داعية في ذات الوقت أصحاب العمل على ضرورة توثيق العلاقة التعاقدية حفاظا لحقوقهم وحقوق المشتركين.
وحول هذا الموضوع أوضح نادر الوهيبي مساعد المحافظ للشؤون التأمينية أن المؤسسة بدأت بتطبيق إلزام صاحب العمل عند تسجيل مشترك سعودي بتوثيق عقد عمل المشترك وذلك ضمن خطوات التسجيل المطلوبة. مبينا أن إلزام صاحب العمل بتوثيق عقد العمل هو لإثبات العلاقة التعاقدية بينه وبين المشترك مما يساهم في حفظ الحقوق وتحسين العلاقة التعاقدية ومنها التأكد من جود علاقة عمل مشتركة موضح بها تاريخ التعاقد وتسجيل الأجر الصحيح لضمان الاستفادة الكاملة من منافع النظام كمعاشات التقاعد وتعويضات الأخطار المهنية وتعويضات التعطل عن العمل "ساند" وأن الأجر المسجل يشمل الراتب الأساسي مع بدل السكن والعمولات والنسب المئوية من الأرباح والمبيعات.
وذكر أن الخطوات التي يجب على صاحب العمل اتباعها لإضافة مشترك سعودي في التأمينات إلكترونيا تبدأ من (تسجيل الدخول في حساب صاحب العمل في التأمينات أون لاين ثم الضغط على شاشة إضافة مشترك سعودي واستكمال البيانات الخاصة بالمشترك فالانتقال إلى صفحة بيانات العقد عبر الضغط على زر توثيق العقد وأخيرا استكمال البيانات الخاصة بعقد العمل والضغط على حفظ). لافتا إلى أن العقد سيتم إرساله للعامل متضمنا 3 خيارات وهي (تجاهل العقد ورفض العقد والموافقة على العقد.)

المدينة

ولي العهد والمستقبل الأخضر

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد اول 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716950

عبدالرحمن عربي المغربي

أصبح الحديث عن الاقتصاد السعودي متميزاً وجميلا ومتجدداً ومتألقاً وشاملاً وجذاباً ويجمع المجتمع السعودي بمختلف أطيافه للتحاور عنه ومناقشة أموره والسعادة بنتائجه والتفاؤل بمستقبله إذا كان المتحدث في حضرته هو صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، رئيس صندوق الاستثمارات العامة يحفظه الله والذي دائماً ما يخطط لمستقبلنا برؤية عالمية تواكب التطلعات وتؤكد على تحقيق الأحلام والمضي بقوة نحو المستقبل الأجمل لهذا الوطن.
وصندوق الاستثمارات العامة كان محط أنظار العالم الأسبوع الماضي عندما أعلن سموه يحفظه الله عن إستراتيجية

الصندوق لخمسة أعوام قادمة وبأولوية استثمارية ضخمة وخطط اقتصادية مدروسة بعناية للصندوق لأنه يعتبر المعزز للنمو وعاملاً مهماً لتحقيق الرؤية العظيمة 2030 والداعم لرسم مستقبل سعودي أخضر لمملكتنا الغالية.
وينتقل بنا سموه يحفظه الله من مستقبل اقتصادي جميل إلى مستقبل المدن الأجمل من خلال مشاركته في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار وقناعته أن الاقتصاد العالمي لا يقوم على الدول بل على المدن والتي تشكل 85% من اقتصاديات العالم، وهذا جعل مدينة الرياض عاصمة مملكتنا وإحدى أهم العواصم التنافسية في العالم في واجهة المدن والخيار الأفضل لما تمتلكه من إمكانيات، ورؤيته يحفظه الله أن تكون هذه المدينة الثرية بكل مقومات النجاح من أميز عشر مدن اقتصادية في العالم بحلول عام 2030. في ظل المشاريع الضخمة التي تنتظرها أضخم مشروع متمثل في مترو الرياض والذي سيربطها مع بقية المدن وأكبر مدينة صناعية في العالم وإنشاء أكبر مدينة ترفيهية بمشروع القدية ومشروع المركز المالي والذي سيضم أبرز المؤسسات العالمية المالية.
رسالة..
دائما ما يتمنى سمو ولي العهد يحفظه الله بأن يكلل الله كل الجهود بالتوفيق لتحقيق تطلعات ملك عظيم لشعب عظيم يسكن وطناً عظيماً اسمه المملكة العربية السعودية.

الرياض
www.Alriyadh.com

المدينة العالمية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867051

كلمة الرياض

يوماً بعد آخر، تُثبت رؤية المملكة 2030 جدواها وأهميتها على أرض الواقع، وتؤكد أنها كانت خياراً استراتيجياً لابد منه، باركها ولاة الأمر، واستقبلها المواطنون بكل الفرح والسرور، وشمروا عن سواعدهم لتنفيذ برامجها ومخططاتها بكل همة ونشاط، ولم تبخل الرؤية بثمارها، فكانت كل يوم تأتي بجديد يبعث الأمل والتفاؤل بغدٍ أكثر إشراقاً وازدهاراً.
وبالقدر الذي أسعدت فيه "ديناميكية" برامج الرؤية المواطنين، وأشعرتهم بسرعة التغيير، بالقدر الذي أبهرت الجميع فيه بشموليتها، فلم يقتصر التغيير على مجال دون سواه، وإنما شمل كل القطاعات وفق أحدث الطرق التي تحقق التطلعات بإيجاد بلد متطور حديث، يتقدم نحو القمة بخطوات ثابتة وواثقة.
شمولية الرؤية وصلت إلى حد الاهتمام بثقافة أن يكون للمملكة عاصمة اقتصادية ضخمة، يتداول اسمها في عالم المال والأعمال، وتكون هدفاً للاستثمارات الدولية العملاقة، ومن هنا أعلن سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن استراتيجية لتطوير مدينة الرياض كجزء من خطط الدولة لتنويع مصادر الدخل ونمو الاقتصاد.
لم يشأ الأمير محمد بن سلمان أن يكون حديثه عن استراتيجية الرياض في إطار العموميات والأمنيات المستقبلية فحسب، وإنما أراد أن يكون وفق مخطط واقعي شامل، له أهدافه المحددة والمدعمة بالأرقام والتواريخ، وتجسد هذا في هدف أن تصبح الرياض من أكبر عشر مدن اقتصادية في العالم، عبر حزمة مشروعات نوعية تُعلي منها اقتصادياً، وتدفعها إلى التوسع اجتماعياً لاستيعاب 20 مليون نسمة بحلول 2030 بدلاً من 7.5 ملايين نسمة حالياً.
ملامح الاستراتيجية المعلنة بكل تفاصيلها وتطلعاتها، تشير إلى أمر مهم، وهو أن الرياض قادمة إلى مقدمة المدن الاقتصادية في العالم بفكر جديد وآليات غير تقليدية، فلا نستبعد أن تناطح الرياض بكين وشنغهاي في الصين، وتتنافس مع نيويورك وهيوستن وشيكاغو في أميركا، وتزعج لندن عاصمة المال في بريطانيا، فالرياض مؤهلة لبلورة الاقتصاد السعودي والارتقاء به إلى أبعد نقطة من التطور.
الحديث الرائع لولي العهد عن مستقبل الرياض، اشتمل على ما هو أروع، عندما أراد سموه يحق الحق، وبعث بمضمون رسالة تؤكد أنه لم يكن للرياض أن تكون محل ترشيح لمثل هذا الكم من التطلعات والأحلام، لولا الجهود التي بذلها خادم

الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال أكثر من نصف قرن، قضاها في العمل الإداري بانيا ومُشيداً لمدينة الرياض، إلى أن أصبحت أهم المدن في المنطقة، والمقبل أفضل بإذن الله.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

إيقاف ممارسة العمالة الوافدة للوساطة العقارية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/01/article_2024426.html

عبد الحميد العمري

رغم الجهود والخطوات الكبيرة جدا خلال الأعوام القليلة الماضية، التي تم إنجازها باقتدار لافت على طريق محاربة التستر التجاري، ورغم منع النظامين القديم والمزمع إقراره قريبا للوساطة العقارية ممارسة العمالة الوافدة له، إلا أن واقع نشاط الوساطة العقارية ما زال يعاني أشد المعاناة سيطرة العمالة الوافدة عليه، ورغم كثرة الحديث إعلاميا عن هذه الممارسات المخالفة، ومناقشته بوتيرة أعلى عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، وبما تضمنته من شكاوى كثير من المواطنين والمواطنات من جراء ما تسببت فيه تلك الممارسات المخالفة للعمالة الوافدة، سواء من المستهلكين أو المستثمرين، فبالنسبة للمستهلكين وهم الشريحة الأكبر، فقد تحملوا غلاء أسعار الشراء أو الإيجار الناتج عن مغالاة تلك العمالة وتحكمها في الأسعار والإيجارات، نتيجة تشكيلهم مجموعات مسيطرة، خدمها في ذلك التقدم الكبير لوسائل وتطبيقات الاتصالات الحديثة، أسهمت بدورها في زيادة تمكن تلك العمالة من عقد الاتفاقات وتحديد الأسعار في المناطق الجغرافية التي تخضع لنشاطاتهم. وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين والعاملين من المواطنين في مجال الوساطة العقارية، الذين تضاءلت قدرتهم وحصصهم السوقية إلى مستويات متدنية جدا، أدت إلى إما خروج شرائح واسعة منهم من النشاط، أو خضوع شرائح منهم لسيطرة تلك العمالة، والقبول على مضض بنسب متدنية من العوائد المتحققة لإتمام مختلف العقود والصفقات وإتمامها.

في الوقت الذي تجد مكتبا عقاريا مملوكا لأحد المواطنين، وقد استوفى جميع المتطلبات النظامية لبدء عمله ونشاطه في هذا المجال، إضافة إلى تحمله تكاليف مالية متعددة الأغراض من إيجار مكتبه وغيرها من التكاليف اللازمة، ستجد مقابله في الجزء الخفي من نشاط الوساطة عمالة وافدة، ليس عليها إلا أن تحمل في جيوبها أجهزة الجوال، التي تنتشر أرقامها في طول السوق وعرضه، ويتولى أولئك الأفراد المخالفون إدارة الجزء الأكبر والأوسع من نشاط الوساطة، ومن خلالهم سيجد البائع أو المؤجر مئات الفرص لبيع أو تأجير أصله العقاري، ومن خلالهم أيضا سيجد المشتري أو المستأجر هدفه الذي يبحث عنه، ومن هنا توافرت الفرصة للوافد كوسيط يتمتع بشبكة واسعة جدا من العلاقات مع أمثاله في السوق، لتحديد السعر أو الإيجار الأعلى مقارنة بغيره، فتزيد جاذبيته لدى البائعين أو المؤجرين الباحثين عن أفضل العوائد، ويخضع أمامه المشترون أو المستأجرون لانعدام توافر الفرص البديلة، وكل هذا بالطبع تتم تعاملاته أمام ما تبقى من مكاتب عقارية عائدة لمواطنين، وما زالت تكابد لأجل البقاء في ظل بيئة تنافسية ضعيفة جدا.

ومن أعجب ما قد تسمع به في دهاليز هذا النشاط التجاري ذي العوائد الجيدة جدا، التي كان من المفترض أن تذهب كلها إلى شرائح المواطنين والمواطنات المستثمرين والعاملين فيه، أن تجد جزءا من العمالة غير السعودية الناشطة في هذا المجال مستقرة خارج الحدود، وأن تجدها عبر تواصلها مع أفراد من جنسية تلك العمالة نفسها داخل الحدود، ما زالت تمارس هذا النشاط، وتتولى تنفيذ صفقات عقارية وتحصل على حصتها من العوائد، وقس على ذلك كثيرا من الممارسات العديدة والغريبة جدا في عالم هذا النشاط، التي لم يعد مقبولا وقوفنا أمامها مكتوفي الأيدي، بل لا بد على الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وفي مقدمتها الهيئة العامة للعقار، أن تتخذ تجاه تلك المخالفات من قبل العمالة الوافدة وكل من يتستر عليها من مواطنين إجراءات حازمة جدا وصارمة، ويتم العمل بكل قوة على اجتثاثها نهائيا من السوق العقارية عموما، ومن نشاط الوساطة العقارية خصوصا.

ورغم ترقب إقرار نظام الوساطة العقارية الجديد الذي يتضمن فيما يتعلق بالمخالفات التي ستقوم الهيئة بناء عليها بإحالة المكاتب العقارية المخالفة إلى النيابة العامة والمحاكم المختصة، وإيقاع الأحكام القضائية عليها. حتى صدور تلك الأحكام، فإنه يحق للهيئة إصدار قرار بتعليق العمل بالترخيص الممنوح لتلك المكاتب وفرض الغرامات المالية المنصوص عليها،

وهو ما يعني أن بإمكان الهيئة أن تبادر بالقضاء منذ الآن على تلك الممارسات المخالفة للعمالة الوافدة، وسيكون مناسبا جدا أن تبادر بإعلان رقم موحد لتسلُّم بلاغات المستهلكين والمستثمرين في النشاط عن أي من تلك المخالفات متى تم اكتشافها، ومن ثم تتولى الهيئة القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه تلك المخالفات والمتورطين فيها، والعمل من الآن على حماية الاقتصاد الوطني والسوق العقارية من أي ممارسات مخالفة، تأكد للجميع فداحة آثارها السلبية قياسا على ما تم رصده طوال الفترة الماضية في نشاط الوساطة العقارية، كما سيكون مفيدا جدا أن تقوم الهيئة بعقد لقاءات مفتوحة مع المستثمرين من المواطنين في هذا النشاط، والاستماع إلى ما يواجهون من تحديات ومخالفات مصدرها تلك العمالة الوافدة المخالفة، والعمل من ثم على معالجة جميع تلك التحديات، والتصدي لسيطرة تلك العمالة بكل قوة وحزم.

وكان مشروع النظام الجديد قد حدد سبع حالات للمخالفات، المستهدف محاربتها والمحاسبة عليها، جاءت كالتالي: (1) تقديم معلومات مضللة أو إخفاء معلومات جوهرية بشأن العقار محل الوساطة عند ممارسته نشاط الوساطة العقارية. (2) من يمارس نشاط الوساطة العقاري أو يقدم الخدمات العقارية دون ترخيص. (3) على كل من قدم معلومات غير صحيحة للحصول على ترخيص وفقا لأحكام النظام. (4) كل مسوق عقاري اتفق على عمولة تتجاوز الحد الأعلى. (5) تشغيل الوسيط العقاري لعاملين في نشاط الوساطة أو في الخدمات العقارية غير مؤهلين وفقا بما تحدده اللائحة. (6) كل مسوق عقاري أخفى أموال المتعاملين التي تسلمها نيابة عنهم. (7) كل من ارتكب أي تصرفات تنطوي على احتيال أو غش في البيع في المزاد العقاري.

تطوير المنظمة أم تطوير الموظفين؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867265

يوسف القبلان

يرى بعض المؤلفين في مجال الإدارة أن من الخطأ توجيه جهود الإدارة نحو تطوير الموظفين بينما المنظمة هي التي تحتاج إلى تطوير، أحد هؤلاء هو السيد برايس بريتشيت، وهو يقول إن التجارب تثبت أن الأرباح تأتي عندما تركز الإدارة على تغيير النظام بدلاً من محاولة تطوير الموظفين.

وهو يقول إنه لا يعارض التدريب ويتفق على حاجة الموظفين للتطوير لكنه يتحدث عن استثمار الوقت والطاقة في زيادة الأرباح يقصد تطوير المنظمة.

هنا أمامنا قضية جدلية مقدمتها سؤال يقول: أليس تطوير الموظفين استثمار للوقت والطاقة بما ينعكس إيجاباً على أهداف المنظمة؟ هنا سيقول السيد برايس: إذا كان لا يوجد خلل في أداء الموظفين وبالتالي لا توجد حاجة تدريبية فلماذا التدريب؟ ونقول: ألا يمر تطوير المنظمة من خلال تطوير الموظفين؟ كما أن لتدريب وتطوير الموظفين جوانب إيجابية أخرى منها تعزيز الانتماء والولاء، وهو جزء من مسؤوليات المنظمة تجاه العاملين فيها، وأحد مكونات بيئة العمل الإيجابية التي تجعلها مميزة وجاذبة وتساعد على استمرار النجاح وتعزيز الانتماء والعطاء، كما أن برامج التدريب تحقق مجموعة من الأهداف ذات علاقة بالإثراء المعرفي، واكتساب المهارات أو تطويرها، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية، واكتشاف قدرات الموظفين والسمات القيادية.

التدريب أيضاً هو أحد الحوافز والمكافآت التي يحتاجها الموظفون وهو بالنسبة للبعض أهم من المكافآت المالية، وهو في بعض الظروف حالة إجبارية لتطوير المنظمة وليس حالة اختيارية، وحين يكون التدريب خارج المنظمة بمشاركة متدربين من منظمات أخرى فهنا فرصة للتعرف على تجارب الآخرين واكتساب خبرات جديدة وتكوين صداقات، وكل ذلك مهم ومؤثر في رفع المعنوية وتنمية التفكير الإيجابي، ومهارات الاتصال. من الطبيعي والحالة هذه ألا يكون هناك تعارض بين مصلحة المنظمة ومصلحة الموظفين، من المهم تحقيق الأهداف للجميع، الإنسان ليس آلة مطلوب منها

سرعة الأداء وزيادة الإنتاج والأرباح دون مشاعر أو طموحات. حتى المنظمات الربحية الناجحة لن تستمر في النجاح دون عناية بالموظفين وتحقيق احتياجاتهم وطموحاتهم، التدريب أحد المكونات الأساسية للعمل وليس مضيعة للوقت، هو استثمار ونشاط مهني ومعنوي له تأثير كبير في مسيرة الموظفين المهنية، وعلاقتهم بالمنظمة التي يعملون فيها تنعكس إيجابياً على الأداء والإنتاجية وبالتالي التوازن في تحقيق أهداف الجميع.

أثر القوانين في تحقيق الاستدامة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867436

د. سعود المريشد

القانون عبارة عن مجموعة من الأحكام التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع سواء فيما بينه أو مع الدولة، هذه القواعد إجمالاً تهدف إلى ما ينظم المعاملات ويرسخ التعاملات ويأطر العلاقات ويحفظ الحقوق ويحمي المصالح ويوثق التصرفات ويحدد الالتزامات ويصون الحريات ويضبط الممارسات ويردع التجاوزات؛ بينما يعني مفهوم سيادة القانون خضوع الأشخاص والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة بالتساوي أمام ذات القوانين نفسها من دون تمييز.

والقوانين تنشأ عادة وتتطور استجابة لظروف المجتمع وحاجات مكوناته الطبيعية والمعنوية نتيجة ما يستجد من أمور تستدعي معه الحاجة لتدخل الدولة لسن قوانين تقوم وتعالج ما يتخلل السلوكيات، أو العلاقات، أو المعاملات، أو التعاملات من انحرافات وتجاوزات ومخالفات تستدعي ذلك التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها، بجانب تنظيم الأمور الحياتية أو ضبط السلوك الاجتماعي؛ فالقوانين متى ما فرضت بتجرد باعتبارها أداة لفرض سياسات الدولة العامة وضبط السلوكيات المجتمعية يتحقق بذلك ما يعرف بسيادة القانون.

ويمكن القول: إن هناك نوعاً من العلاقة الطردية بين وجود القوانين وسيادتها وتحقيق الاستدامة؛ فالاستدامة بالنسبة للقوانين تتحقق متى كان هناك بيئة تشريعية تتمتع بالرؤية والدراية في نوعية المعالجة القانونية عبر المبادرة بإقرار ما تدعو له الحاجة من الأنظمة والقوانين ذات الجودة والكفاءة والفاعلية التي تعزز من مبادئ الحوكمة والمسألة والمحاسبة والمساواة والعدالة لتتحقق سيادة القانون وبالتالي الاستدامة الشاملة؛ وأن تكون تلك المنظومة التشريعية مرنة ويقظة تجاه استشراف المستقبل بوسائل وأدوات تشريعية جديدة لمواكبة ومواجهة المستجدات.

وأخيراً نشير إلى أن تحقق سيادة القانون باعتبارها مرحلة لاحقة على وجود القانون ذاته يقتضي وجود مبادرات تعزز من سلاسة واكتمال تحقق سيادته، لأنه وقبل بلوغ تلك المرحلة تظهر أهمية ردم ما قد يتشكل من فجوة أو مساحة منذ صدور القانون إلى ما قبل فرض سيادته ليتحقق ما يمكن وصفه بدعم القوانين في تحقيق الاستدامة؛ كما أن تحقيق القوانين وسيادتها للاستدامة يتطلبان العمل على الممكنات باعتبارها وسيلة لتعزيز التطبيق الأمثل للقوانين، كهيكلة الأجهزة الحكومية، وقياس أثر تحقيق القوانين لأهدافها، والاستعانة بالتقنية وحلول أنظمتها في تسهيل بلوغ الأهداف والغايات المراد تحقيقها من سن القوانين؛ ولهذا نقول: إنه متى ما كان هناك قوانين سليمة ونافذة يتحقق بتطبيقها الأمن والاستقرار والسلامة وحفظ الحقوق والمراكز والتصرفات القانونية وتوجد الاستدامة في صورها ومعطياتها كافة.

البطالة "الذكية" والموظف متعدد الاستخدامات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2056691

عبداللطيف الضويحي

لا أجد حرجاً في القول إن البطالة الآن أصبحت نوعين: 1) بطالة نتيجة شح فرص العمل، و2) بطالة أخرى نتيجة هيمنة الذكاء الصناعي.

ففي الأولى؛ تبذل الحكومة والقطاع الخاص جهودهم لخلق فرص عمل للنوع الأول وفق ما لديهم من آليات ونظريات السوق من تأهيل العاطلين لتوظيفهم أو تمكين البعض لفرص استثمارية وأعمال صغيرة أو متوسطة، بينما نجد أن النوع الثاني من البطالة؛ وهي البطالة الناتجة عن الذكاء الصناعي لم تحظَ بما يكفي من تخطيط وبلورة.

وفي الحقيقة أن بطالة الذكاء الصناعي سوف تتفاقم مع تزايد الاعتماد على الذكاء الصناعي، لأن بعض التخصصات التي تقدمها الجامعات والدبلومات فضلا عن الثانويات، ليس بوسعها أن تستجيب لمتطلبات الوظيفة الذكية.

البعض بدأ يتحدث مؤخراً عن التدريب المستمر أو حتى التعليم المستمر لمواكبة متطلبات الذكاء الصناعي، لكن السؤال كم يلزم الشخص من تدريب وتأهيل كي يكون موظفا مناسبا لوظيفة الذكاء الصناعي؟ وهل على الموظف أن يكون متعدد الاستخدامات كي يكون ملائماً للوظيفة الذكية؟ وهل هناك دور لوزارة الموارد البشرية ووزارة التعليم والجامعات والمعاهد المهنية والتقنية لتقليص الفجوة بين البطالتين؟ وهل البطالة الأولى تخلط الأوراق مع تزايد النوع الثاني من البطالة الذكية؟

كتبت منذ بضعة أشهر مقالة بعنوان «انقراض المعلم ونهاية المهنة» كنت أطالب وزارتي التعليم ووزارة الموارد البشرية بتخطيط الموارد البشرية وإحداث وظائف تنسجم وتتناغم مع ما فرضه التعليم عن بعد، فمهنة المعلم لم تعد كذلك، وبالتالي هناك حاجة لإعادة قراءة خارطة المهن وأنظمة الخدمة المدنية ونظام العمل في ضوء المفاهيم الجديدة التي فرضتها التقنية بما فيها التعليم عن بعد، بالتوازي والتناغم مع تشريعات وأنظمة جديدة تستجيب لهذا الواقع الجديد.

وفي الأسبوع الماضي كتبت موضوعا بعنوان «الصحافة في زمن الرؤية»، ذكرت فيه أن حاجتنا في المؤسسات الصحفية لمحتوى محترف يقوم به طاقم صحفي محترف ولا يهم بعد ذلك إن كانت الصحافة ورقية أو رقمية، مما يعني أن على المؤسسات الصحفية ووزارة الموارد البشرية مطالبة بإعادة تصنيف وإنتاج تشريعات تستجيب لكادر صحفي محترف في ضوء التقنية الجديدة.

من حقنا اليوم أن نتساءل عما إذا كانت التخصصات الجامعية والتخصصات الجامعية الفرعية وما دون الجامعية مثل تخصصات الدبلومات تلبي مفاهيم المهن الجديدة أو الوظائف الذكية التي فرضتها التقنية والذكاء الصناعي وما نتج وينتج عنها من البطالة «الذكية» إذا صح التعبير. على سبيل المثال، ما هو المنطق في فصل قسم اللغة العربية عن قسم الإعلام في الجامعات، والقسمان في انفصالهما لا يخرجان محترفين في مجال الكتابة بأنواعها الأدبية والإعلامية؟ هل يمكن أن يتسبب الذكاء الصناعي بدمج قسم اللغة العربية وقسم الإعلام لإعداد صناع محتوى إعلامي وأدبي منافس، تحت ضغط البطالة الأولى والثانية التي تنتظر خريجي القسمين على حدٍ سواء في الوضع الراهن؟

ولماذا لا نطالب وزارة التعليم والجامعات بدراسة جدوى الأقسام الحالية في مختلف الكليات والتخصصات في ضوء متطلبات البطالة «الذكية»؟ وهل هذه التخصصات والمسارات الفرعية الجامعية وما دون الجامعية تنسجم وتتناغم مع البطالة الجديدة الناتجة عن الذكاء الصناعي؟

إن من الخطأ، خلط البطالتين بعضهما ببعض، ومن الضروري أن تتنبه الجهات المسؤولة عن البطالة الجهات التشريعية

في هذا المجال وفي مجلس الشورى أن هناك فرقاً كبيراً بين النوعين من البطالة، ومن الضروري التعامل بحذر وواقعية مع كل من البطالتين بطريقة مختلفة. فحقوق العاطلين مختلفة وظروفهم كذلك مختلفة والتعامل معهم بالحالتين يجب أن يكون مختلفا.

هل يواكب التأهيل التقني والمهني الفُرص الاستثمارية الجبّارة؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867668

د. إبراهيم النحاس

ان أبناء المملكة اليوم في أمس الحاجة للحصول على تأهيل متقدم ونوعي ومميز في المجالات التقنية والمهنية والتكنولوجية والصناعية يتواكب مع تطلعات القيادة الكريمة، ويتماشى مع رؤية المملكة الطموحة، ويتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلية والدولية

نشاطات عظيمة وجبَّارة يقودها ويقوم بها ويعمل ويشرف عليها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله- في سبيل خدمة وعزة الوطن، وتحقيق رفاه وراحة ورغبات المواطنين، والارتقاء بمكانة الدولة بين الأمم. نشاطاته العظيمة والجبَّارة، التي لم تتوقف في جميع المجالات مُنذُ أن تولى مسؤولياته القيادية العظيمة في الدولة، جعلت من المملكة وُجهة دولية لكبرى الفرص الاستثمارية النوعية والمتميزة في جميع المجالات التنموية والاقتصادية والصناعية والتجارية والتقنية والتكنولوجية والسياحية والمهنية، واستمراراً لتلك النجاحات العظيمة والمتتالية التي تحققت في جانب أهداف "رؤية المملكة 2030"، وإيماناً منه بأهمية مواصلة العمل وتحقيق الإنجازات النوعية خدمةً للوطن والمواطن، حَرِصَ -حفظه الله- أن يتواجد شخصياً وأن يشارك بنفسه، خلال أسبوعين، في ثلاث مناسبات دولية ووطنية تركز اهتماماتها على النمو الاقتصادي، والاستثمار في المجالات الصناعية والتقنية والمهنية والتكنولوجية، وتهيئة البيئة المحلية والوطنية للاستثمارات الدولية النوعية والمتميزة.

ففي 13 يناير 2021م شارك سمو ولي العهد في جلسة حوار استراتيجية ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي، وتطرق فيها -حفظه الله-، بحسب واس، "للفرص الاستثمارية الكبرى في المملكة والتي تصل قيمتها إلى 6 تريليونات دولار خلال السنوات العشر القادمة، منها 3 تريليونات دولار استثمارات في مشاريع جديدة، في إطار ما توفره رؤية 2030 من فرص لإطلاق قدرات المملكة غير المستغلة وتأسيس قطاعات نمو جديدة وواعدة، (وأضاف سموه) أنه سيتم تمويل 85% من هذا البرنامج الاقتصادي الضخم من قبل صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص السعودي، في ظل اعتزام المملكة الارتقاء لموقع الريادة في الطاقة المتجددة والثورة الصناعية الرابعة والسياحة والنقل والترفيه والرياضة، انطلاقًا مما تمتلكه من مقومات وما تزخر به من مكتسبات، مقدرًا دور الشركاء الجادين والفاعلين الذين يقدمون قيمة مضافة في نقل وتوطين المعرفة والتقنية وتعزيز المواهب داخل المملكة."

وفي 24 يناير 2021م، وخلال رئاسته لمجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة التي تم فيها اقرار استراتيجية الصندوق لخمسة أعوام قادمة، قال -حفظه الله-، بحسب واس، التالي: "تأتي الاستراتيجية الجديدة لتمثل مرتكزاً رئيسياً في تحقيق طموحات وطننا الغالي نحو النمو الاقتصادي، ورفع جودة الحياة، وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات التقليدية والحديثة، حيث سيعمل الصندوق خلال السنوات القادمة على مستهدفات عديدة من أهمها؛ ضخ 150 مليار ريال سنوياً على الأقل في الاقتصاد المحلي على نحو متزايد حتى عام 2025، والمساهمة من خلال شركاته التابعة له في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة 1.2 تريليون ريال سعودي بشكل تراكمي. كما ويستهدف الصندوق بنهاية 2025 بأن يتجاوز حجم الأصول 4 تريليونات ريال، واستحداث 1.8 مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر. وأضاف

سموه: في صندوق الاستثمارات العامة لا نستثمر في الأعمال والقطاعات وحسب، بل نستثمر في مستقبل المملكة والعالم، وغايتنا أن يكون وطننا الرائد للحضارة الإنسانية الجديدة"..

وفي 28 يناير 2021م، وخلال مشاركته في الدورة الرابعة لمبادرة مستقبل الاستثمار في جلسة حوار بعنوان "مستقبل الرياض"، قال -حفظه الله-، بحسب واس، التالي: "كل الخصائص التي تمتلكها الرياض تعطي ممكّنات لخلق وظائف ونمو في الاقتصاد واستثمارات، بالإضافة إلى العديد من الفرص، لذلك ننظر للرياض بعين الاعتبار.. وبما أن المدن تشكل 85 % من اقتصاد العالم، فلذلك التنمية الحقيقية تبدأ من المدن سواء في الصناعة أو الابتكار أو في التعليم أو في الخدمات أو في السياحة وغيرها من القطاعات."

بهذه النشاطات الوطنية الجبَّارة التي يقوم به سمو ولي العهد -وفقه الله- رسالة مباشرة عن توجه الدولة السَّاعية لتطوير الاقتصاد والصناعة، وتنمية المجتمع، وتحديث الأنظمة، وجذب الاستثمارات الدولية النوعية، وخلق فرص وظيفية نوعية وعظيمة للمواطنين يساهموا ويشاركوا من خلالها في تنمية وطنهم والارتقاء بمكانته دولياً. ولكن في ضوء هذه الرؤية الطموحة، والتطلعات الجبَّارة، والفرص الوظيفية العظيمة التي سوف تتاح لأبناء الوطن في المستقبل، يجب أن نتساءل حول أهلية ومستوى التأهيل التقني والمهني المتاح لأبناء المملكة؟ وهل يمكنهم بالفعل من المساهمة الفاعلة في الأعمال والفرص المتاحة؟ وهل تؤهلهم امكاناتهم التقنية والمهنية من الحصول على فرص وظيفية في الشركات والمؤسسات الدولية القادمة للاستثمار والتصنيع في المملكة؟

إذا كانَ الواقع يُجيب أن مستوى التأهيل والتدريب التقني والمهني المُتاح لأبناء المملكة لم يستطع تلبية الاحتياجات المهنية والتقنية البسيطة التي بإمكانها توفير مئات الآلاف من الوظائف سنوياً في سُوق العمل، فإننا نستطيع القول إن هذا المستوى المُتواضع من التأهيل التقني والمهني لن يُمكِّن أبناء المملكة في المستقبل من المُنافسة أو الحُصول على فرص وظيفية نوعية ومتميزة في عالم الفرص الاستثمارية العظيمة والنوعية التي يقودها سمو ولي العهد -حفظه الله-.

إن أبناء المملكة اليوم في أمس الحاجة للحصول على تأهيل متقدم ونوعي ومميز في المجالات التقنية والمهنية والتكنولوجية والصناعية يتواكب مع تطلعات القيادة الكريمة، ويتماشى مع رؤية المملكة الطموحة، ويتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلية والدولية، ويُمكنهم من الحصول على وظائف نوعية ومتميزة في أسواق العمل الحديثة والمتطورة.

وفي الختام من الأهمية التأكيد بالقول إن قيادة المملكة الحكيمة، التي تعمل ليل نهار في سبيل خدمة الوطن والمواطن، قدمت لجميع مؤسسات الدولة كل ما تملك من إمكانات، وسخَّرت لها مواردها المالية والبشرية، من أجل أن ترتقي بأدائها ومبادراتها، وتُحدِّث من أساليبها وسلوكياتها، وتتواكب مع التطورات العالمية معرفياً وتقنياً ومهنياً وتكنولوجياً، وتؤدي رسالتها الوطنية بكل أمانة وشفافية وإخلاص. فإن نجحت فذلك واجبها، وإن قصرت جهة ما بوظيفتها التي من أجلها وجدت، وثبت خللها، فالمسؤولية واضحة وبيِّنة.

«نجم" وهذه الملاحظات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717294

محمد خضر عريف

تعد شركة نجم من المبادرات الوطنية التي تهدف الى تسهيل كثير من الشؤون المرورية للمواطنين والمقيمين وخففت الأعباء الملقاة على عاتق إدارات المرور في ظل الزيادة المفرطة في أعداد المركبات في كل مناطق المملكة، وبالرغم من انحسار حوادث المرور بشكل ملحوظ نظراً لصرامة الأنظمة المرورية واتساع نطاقات «ساهر» التي لم تعد قاصرة على رصد السرعة، بل شملت في الوقت الحاضر مخالفات عدة كاستخدام الجوال وعدم ربط الحزام وعدم الالتزام بالمسارات

وسوى ذلك. ويحسب لنجم دون شك سرعة حضور عناصره وسياراته إلى مواقع الحوادث، بينما كان حضور عناصر المرور بطيئاً قليلاً في الماضي، ورغم الإيجابيات العديدة التي تُحسب لنجم، فإن هناك ملاحظات عدة على أدائه عايشتها بنفسي أو سمعتها من بعض الزملاء والأقرباء. أولها وأهمها أن كثيراً من عناصره تنقصهم الخبرة الكافية في كتابة تقارير الحوادث ما قد ينتج عنه تظلم بعض من وقعت لهم الحوادث فيما تصل بنسب الخطأ التي تسجل عليهم ورغم أن الخطأ البشري وارد في كل الاحوال، إلا أن تعجل عناصر نجم الدائم في تحديد نسب الخطأ يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع أخطاء يلاحظها رجال المرور في كثير من الحالات، ويرجع ذلك كثيراً إلى وجود حوادث كثيرة ويطلب من الفرد الواحد أن ينهي تقديراته للحادث في دقائق قليلة لأن هناك حوادث أخرى تنتظره في أماكن أخرى قد تكون بعيدة. وبناء عليه يلمس كل من تعرض لحادث حدة في تعامل أفراد نجم وتعجلاً، وكثُر ما يحس المتعرضون للحوادث بالغبن، ولا يتيح لهم أفراد نجم فرصة للمناقشة لضيق وقتهم وانشغالهم. ومما يرتبط بهذا الواقع أيضاً الحدة التي أشرت إليها، فمعظم هؤلاء الأفراد هم من الشباب ويلمس الواحد منا أن تعليمهم محدود بخلاف رجال المرور الذين قابلت منهم من يحمل شهادة الدكتوراه من أمريكا، وكان ذلك في مرور الطائف. ومحدودية التعليم لا تعني أبداً الغلظة والحدة مع المواطنين خصوصاً المتعرضين للحوادث الذين يكونون في حالة نفسية سيئة ويحتاجون لكل عبارات المواساة والرقة وحسن التعامل.

ومن الأمور المرتبطة بنجم حالياً، تأمين السيارات وعلمت مؤخراً أن هناك حسماً في رسوم التأمين يصل إلى 60% في حال عدم انقطاع صاحب المركبة عن التأمين وعدم وجود مطالبات لحوادث في ثلاث سنوات. وأبلغني أحد الأصدقاء أنه حُرم من هذا الحسم مع أنه مستمر في التأمين لسبع سنوات ولكن كانت له مطالبة في عام 2016 أي قبل خمس سنوات بمبلغ لا يتجاوز ألفي ريال. والمشكلة أن تعامل المواطن مع قضية كهذه لا يكون إلا إلكترونياً ويصعب الوصول إلى مسؤولي نجم للتظلم في هذه الحالة أو غيرها وحسم كهذا يوفر مبالغ طائلة في الظروف الاقتصادية الحالية. ومما أخبرني به بعض الأقارب أن أفراد نجم يرفضون في كثير من الأحيان تسجيل صدمات معينة في السيارة تسبب بها الحادث بدعوى أنها بعيدة قليلاً عن مكان الصدمة المُبلّغ عنها، وبدعوى أخرى أن الموظف يحاسب من الشركة إن سجلها.

تلك بعض الملاحظات على أداء نجم، وأرجو أن تجد أذناً صاغية حرصاً على نيل المواطنين والمقيمين حقوقهم المرورية سواءً في الحوادث أو في وثائق التأمين.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

الرياض وعصر النهضة السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/04/article_2026196.html

كلمة الإقتصادية

للرياض تاريخ طويل ممتد، وسجل التاريخ الحركة الإنسانية في هذه المنطقة، التي تمتد إلى فترة ما قبل الإسلام بأكثر من 1200 عام، لكن رغم كل هذا الاهتمام، فإن التطورات الحضارية للرياض وما حولها، لم تتحقق فعليا، بل بقيت الرياض تنتظر فارسها، ليقفز بها إلى المكانة التي تليق بها بين مدن العالم وعواصم الأمم. فالرياض مدينة يستلهم منها المبدعون إبداعاتهم، وتقود الحضارة الإنسانية نحو آفاق جديدة لم يكشفها الإنسان بعد، لتكون درة العالم في العصر الحديث، عصر الذكاء الاصطناعي، كما كانت البندقية في عصور النهضة التجارية، ولندن في عصر النهضة الصناعية، ونيويورك في عصور الحداثة. ولا يليق بالرياض إلا هذه المكانة، فهي عاصمة القرار السياسي وملتقى مؤتمرات واتفاقيات السلام.

وتاريخ نهضة الرياض يكتب مع تولي الملك سلمان بن عبدالعزيز، إمارة منطقة الرياض آنذاك، حيث كان أول ما بدأ به في ذلك الوقت تأسيس لجنة لإعداد المخطط التوجيهي لمدينة الرياض، ويأتي تشكيل تلك اللجنة في ذلك الوقت، التي أصبحت - حاليا - الهيئة الملكية لمدينة الرياض، ليشير إلى الفلسفة الإدارية العميقة لدى الملك سلمان، واهتمامه بقواعد الحوكمة التي أصبحت اليوم المحك الأساس للعمل. كما أنه تبنى في ذلك الوقت نظرية المدينة الحراكية، وهو مفهوم يحقق التناغم والتوازن ما بين الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية لسكان المدينة، فكانت الرياض رمزا للمدن سريعة النمو،

ونموذجا لعاصمة حضارية تناسب القرن الـ20 في حينه. لكن مع تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، مقاليد الحكم، تبين للجميع أن ما شهدته المملكة عامة، والرياض خاصة، من تطور نابع من تصورات ونظريات الإدارة والحكم عند الملك سلمان، لم يكن إلا غيضا من فيض، وأن تلك الإنجازات التي تحققت فعليا لم تكن سوى البداية فقط. فعندما تولى خادم الحرمين الملك سلمان، مقاليد الحكم، تم تدشين رؤية المملكة 2030، واختيار الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد، الذي أشرف بنفسه على تنفيذ الرؤية وبرامجها وتطويرها، حسب تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي وتقلبات الأسواق. وكان اختيار الأمير محمد بن سلمان، يعني أن النهضة التي شهدتها الرياض ستنعكس على كل المدن، وأن الطموح عنان السماء. وهكذا انطلقت الرياض نحو حقبة حضارية جديدة لتكون متميزة دون منازع، وأن يصل تعداد سكانها إلى 20 مليون إنسان، يعيشون بسلام وأمن وأمان. وقد أطلق الأمير محمد بن سلمان، الخطة الاستراتيجية لتطوير الرياض، التي شملت مشاريع عملاقة جنبا إلى جنب مع تلك المشاريع المقامة حاليا، وأن تضم الرياض بين جنباتها أكبر مدينة صناعية. وما إن أطلق ولي العهد الخطة الاستراتيجية لتطوير الرياض، حتى تسابقت الشركات العالمية إلى حجز مكانها مسبقا للاستفادة من الوضع الاقتصادي لمدينة مثل الرياض، وفي هذا الاتجاه تم بالأمس توقيع اتفاقيات مع 24 شركة عالمية لإنشاء مكاتب إقليمية رئيسة لها في مدينة الرياض، ومن المتوقع أن يسهم ذلك في جذب ما قيمته 70 مليار ريال بحلول 2030 تقريبا، من خلال الرواتب والمصروفات التشغيلية والرأسمالية لتلك الشركات، ينتج عنه نمو في المحتوى المحلي عبر عديد من القطاعات المهمة. وقدوم هذه الشركات بهذا الزخم، إضافة إلى الشركات العالمية فعليا، يأتي نتيجة متوقعة لمبادرة ولي العهد لجعل مدينة الرياض من بين أكبر عشر مدن اقتصادية على مستوى العالم. فمدينة عصرية لها تاريخ مجيد وحضور فاعل على المستويات كافة، وتتمتع بقوة اقتصادية كبرى وقرار حكيم مؤثر، يجعل الشركات تتسابق من أجل حجز وجود لها وفتح مكاتب إقليمية، ذلك أن الرياض والمملكة واسطة عقد العالم العربي والإسلامي ورابطة القارات الثلاث، وهذا سيعزز من تكامل الأدوار بين الشركات التي ترغب في تحقيق استدامة للنمو. كما أن هذه الشركات ستولد عشرات الآلاف من الوظائف، وستدفع الاقتصاد الوطني نحو أعلى اقتصادات الدول العشرين نموا، كما أنها ستحقق نموا في الإيرادات غير النفطية، من خلال استخدامها الخدمات والمنتجات الوطنية، وتعزز من الصناعة الوطنية، مع تطبيق المحتوى المحلي في مدخلاتها بأنواعها، وهذا في مجمله يوسع دائرة الاستثمارات بأنواعها ويعزز المنافسة المطلوبة ويخدم الاستراتيجيات الاقتصادية العميقة في تحقيق الأهداف الخاصة باقتصادات المدن الكبرى. وهكذا هي الخطط الاستراتيجية الطموحة تؤتي أكلها وثمارها بهذه الطريقة المحكمة، فالعمل على تطوير الرياض يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تدعم - بدورها - الاقتصاد الوطني وتنتج الوظائف، ما يعزز الإنتاجية والجاذبية لدخول الأسواق وزيادة التنافسية وتحقيق الجودة الاقتصادية بأنواعها، عموما.

محاصرة المخالفين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/717455

إبراهيم محمد باداود

علنت وزارة الصحة صعود منحنى إصابات فايروس كورونا المستجد في المملكة بنسبة 200% من أقل نقطة سجلت في الأسبوع الأول من يناير الماضي.. وقال المتحدث باسم الوزارة الدكتور محمد العبدالعالي في تغريدة له على حسابه «لا تجامل على حساب صحتك، الجائحة مستمرة، العالم لا يزال يعاني.. قد رصدنا ارتفاعات في أغلب مناطق المملكة».. وجاء هذا التحذير بعد التحذيرات التي أطلقها معالي الوزير في كلمته مؤخراً.

بعض مناطق المملكة تفاعلت مع تحذيرات وزارة الصحة الأخيرة وبادرت باتخاذ إجراءات احترازية جديدة لمنع تفشي

فايروس كورونا من جديد في موجته الثانية ومنها استخدام تطبيق «توكلنا» سواء في الدخول للمنشآت الحكومية أو الأماكن العامة كالأسواق مع التشديد على قيام الجهات المسؤولة بجولات ميدانية لرصد حالات عدم الإلتزام وايقاع العقوبات اللازمة على المخالفين.

الكل يعلم بأن الجهات المختصة لن تتردد في العودة إلى كل الإجراءات اللازمة للحد من أي موجة جديدة لانتشار الفايروس ومنها منع التجول بكل أنواعه واضعة نصب عينها سلامة المواطن والمقيم في المقام الأول والحملة الحالية لتطبيق كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية ما هي إلا إنذار يجب أن يأخذه الجميع على محمل الجد وأن يقوموا بإتباع كافة التعليمات والارشادات المعلنة من قبل الجهات المختصة.

أي إجراءات ستتم للحد من الموجة الثانية ستشمل الجميع سواءً كانوا مخالفين أو منضبطين بالتعليمات وقد نعود مرة أخرى للمربع الأول، فالجائحة لا تفرق بين منضبط ومتهاون ولا أحد يتمنى أن نعود لتلك الأيام الصعبة ولذلك علينا كمجتمع أن نعمل مع بعضنا البعض لإتباع الارشادات والتعليمات والتقيد بالإجراءات الاحترازية بكل جدية وانضباط ومحاصرة المخالفين والمقصرين وعدم مجاراتهم في تهاونهم وتقصيرهم أو مجاملتهم فالعالم لا يزال يعاني وأعداد الإصابات في ارتفاع كما أن على الجهات المختصة تطبيق أقصى العقوبات في حق المخالفين سواء كانوا أفرادًا أو منشآت ليكونوا عبرة لغيرهم ممن يتهاون في تطبيق الإرشادات والتعليمات ويعرض المجتمع للخطر.

كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 18 جماد ثاني
1442هـ - 31 يناير 2021م

https://www.alriyadh.com/1867050

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 18 جماد ثاني
1442هـ - 31 يناير 2021م

https://www.aleqt.com/2021/01/31/article_2023731.html

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/717052

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 19 جماد ثاني 1442هـ - 01 فبراير 2021م

.

https://www.aleqt.com/2021/02/01/article_2024431.html

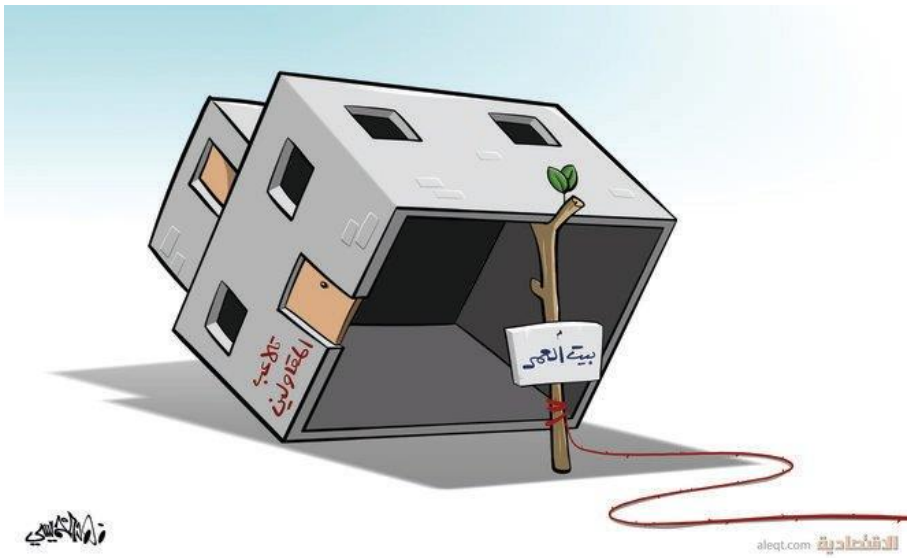	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م** https://www.aleqt.com/2021/02/02/article_2025051.html
	المدينة **المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 جماد ثاني 1442هـ - 02 فبراير 2021م** https://www.al-madina.com/article/717177

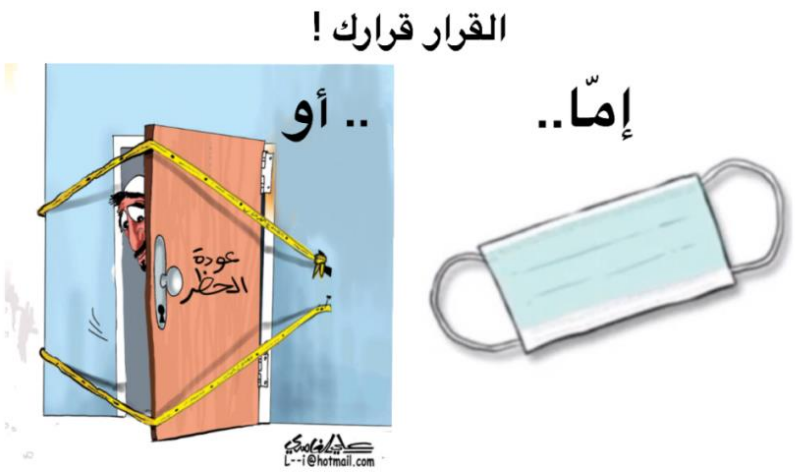

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 جماد ثاني 1442 - 03 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/717300

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 جماد ثاني 1442هـ - 03 فبراير 2021م

https://www.alriyadh.com/1867703

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/717425

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 22 جماد ثاني 1442هـ - 04 فبراير 2021م

https://www.aleqt.com/2021/02/04/article_2026316.html